A

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

A/47/PV.40
18 November 1992

ARABIC

الجمعية العامة

الدورة السابعة والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الاربعين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الخميس ، ١٥ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٢ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس :	السيد روجرز (نائب الرئيس)	(بليز)
ثم :	السيد مونغبي (نائب الرئيس)	(بنن)

التنمية الاجتماعية : (أ) المسائل المتعلقة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والاسرة [٩٣] (تابع)

المؤتمر الدولي المعني بالشيخوخة والاحتفال بالذكرى العاشرة لاعتماد خطة العمل الدولية للشيخوخة :

'١' تقريرا الامين العام

'٢' مشروع القرار

إقرار جدول الاعمال وتنظيم الاعمال : التقرير الثالث للمكتب [٨] (تابع)

يتضمن هذا المحضر النصوص الاصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الاصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من احد اعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى : Chief of the Official Records Editing Section, Office of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

92-61488 ٢٧٦٤ز (٩٢)

لغياب الرئيس ، تولى الرئاسة نائب الرئيس ، السيد روجرز (بليز) .

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥

البند ٩٣ من جدول الاعمال (تابع)

التنمية الاجتماعية : (أ) المسائل المتعلقة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والاسرة

المؤتمر الدولي المعني بالشيخوخة والاحتفال بالذكرى العاشرة لاعتماد خطة العمل الدولية للشيخوخة :

'١' تقريرا الامين العام (A/47/339 و A/47/369)

'٢' مشروع القرار (A/47/L.5/Rev.1)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تعقد الجمعية العامة بعد ظهر اليوم ، وفقا للمقرر الذي اتخذته في جلستها العامة الثالثة ، وعملا بالقرار ٩١/٤٦ ، جلستها العامة الثانية من الجلسات العامة المكرسة للمؤتمر الدولي المعني بالشيخوخة وللاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لاعتماد خطة العمل الدولية للشيخوخة ، وذلك في إطار البند الفرعي (أ) من البند ٩٣ من جدول الاعمال .

السيد ريتشاردسون (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن أتكلم باسم المجموعة الاوروبية ودولها الاعضاء عن سنة تعدّ سنة خاصة بالنسبة لبرنامج الامم المتحدة في موضوع الشيخوخة . فهذه هي الذكرى السنوية العاشرة للجمعية العالمية للشيخوخة ولخطة العمل الدولية للشيخوخة . والهدف من هذا الاجتماع الدولي الذي أقرته الجمعية العامة في قرارها ٩١/٤٦ هو الاحتفال بهذه المناسبة ، واستعراض مجموعة من الاهداف لعام ٢٠٠١ في مجال الشيخوخة . وسنة الذكرى السنوية هذه تتيح فرصة فريدة لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الخطة والعقبات التي تعترض هذا التنفيذ خلال العقد المنصرم ولوضع استراتيجية عملية للمستقبل في موضوع الشيخوخة .

إن خبرة عشر سنوات تقريبا في تنفيذ خطة العمل الدولية للشيخوخة تشير الى ضرورة تحديد مجموعة من الاهداف الملموسة فيما يتعلق بالشيخوخة . وبقرارها ٩١/٤٦ اعتمدت الجمعية العامة نص قرار عنوانه "تنفيذ خطة العمل الدولية للشيخوخة والانشطة ذات الصلة" ، حثت فيه الدول الاعضاء على تحديد أهدافها الوطنية الخاصة بالشيخوخة لعام ٢٠٠١ ، ودمج مبادئ الامم المتحدة المتعلقة بكبار السن . وهذه المبادئ تحدد أن الفرص ينبغي أن توفر للاشخاص المسنين لكي يشاركوا ويسهموا في الانشطة الجارية للمجتمع . وهي تشمل إمكانية الوصول الى فرص العمل وبرامج التعليم والتدريب والرعاية الاسرية والمجتمعية والصحية . وكبار السن ينبغي أن يتمكنوا من المشاركة مشاركة فعّالة في وضع وتنفيذ السياسات التي تمس مباشرة رفاههم من الاستفادة من الفرص التي تتيح التنمية الكاملة لقدراتهم الكامنة ، ويجب أن يتمكنوا من العيش في كرامة وأمن بعيدا عن الاستغلال والإساءات البدنية أو المعنوية . والمجموعة الاوروبية والدول الاعضاء فيها تؤيد هذه المبادئ ، وتأمل أن يمثل احتفال اليوم نقطة تحول في وعي المجتمع الدولي بحالة الاشخاص المسنين .

إن الزيادة الهائلة في عدد ونسبة الاشخاص المسنين في العالم لن تتيح فحسب فرصا فريدة لكل مجتمع بل إنها تجلب معها تغييرات سياسية واقتصادية واجتماعية عميقة . فالعدد المتزايد من الاشخاص المسنين بين السكان والتحسن الظاهر في حالتهم الصحية ينبغي مراعاتهما في التخطيط الاقتصادي والاجتماعي بصورة عامة .

وهذا التزايد الهائل المرتقب للشيخوخة في المستقبل القريب لا بد وأن تكون له آثار جوهرية على السياسة العامة . ويتوجب علينا أن نعترف بالمهارات والخبرات التي يتمتع بها هؤلاء الاشخاص وبقدرتهم على المشاركة في الحياة الاجتماعية في هذه المرحلة المتقدمة من حياتهم ، وأن نشكل سياساتنا وفقا لذلك . إن تخصيص موارد لضمان تأمين الدخل للمعالين من المسنين والتغييرات الحاصلة في أنماط الاستهلاك والاستثمار ، والتحسينات اللازمة في الرعاية الصحية ، وغير ذلك من القضايا الانمائية بالإضافة الى الإحتياجات الفردية للاعداد المتزايدة بسرعة من الاشخاص المسنين ، هي

بعض العوامل التي لا بد من معالجتها . والخدمات الاجتماعية يجب أن تشجع الاستقلال الشخصي لكبار السن ، بالاضافة الى تمكينهم من البقاء في بيئتهم . وينبغي إقناع صانعي القرارات بضرورة البدء في مواجهة على نطاق واسع لاعداد المسنين ، بانتقال شباب اليوم خلال دورة الحياة الى مرحلة الشيخوخة . وهذا التخطيط للمستقبل أمر أساسي بشكل خاص في البلدان النامية حيث يتزايد عدد المسنين بمعدل أسرع من معدل زيادتهم في البلدان الصناعية .

ويكتسي السكان الشائخون أهمية خاصة نظرا للموارد والخدمات اللازمة لرعايتهم . ويلزم وضع سياسات لتشجيع الرعاية والاستقلال والكرامة ، من خلال إعداد مزيج مناسب من فرص المساعدة الذاتية والدعم الاسرى والمجتمعي والمعونة الحكومية . وقد أعلنت المجموعة الاوروبية في قراريها المتخذين في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ و ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢ سنة ١٩٩٣ سنة لكبار السن وللتضامن بين الاجيال . ومن بين أهداف السنة توجيه نظر الجماهير الى التحديات الناشئة عن شيخوخة السكان ، وتشجيع التأمل والمناقشة بشأن أنماط التغيير اللازمة من أجل معالجة التطورات الديموغرافية الراهنة . والتدابير المزمع إتخاذها في جميع أنحاء المجموعة الاوروبية من جانب الدول الاعضاء ومجلس أوروبا والبرلمان الاوروبي ومنظمات المسنين تشمل أنشطة مشتركة بين الاجيال ، وحملات اعلامية لمواجهة التعصب ضد المسنين ، ولتحسين صحتهم وزيادة الوعي بمساهمة كبار السن في خدمة المجتمع . والسنة ستكون مناسبة للاحتفال ولإمعان الفكر معا . وسيجري الاحتفال بالانباء السارة - حياة أطول وأفضل - في شكل معارض ومهرجانات وكتب . وسيكون ما يعنيه كل هذا بالنسبة لحقوق المسنين واحتياجاتهم مادة للدراسات والحلقات الدراسية ، والصحافة والاذاعة والتلفزيون ستركز أكثر من أي وقت مضى على شواغل وآمال كبار السن . وستتيح السنة نقطة بداية لمناقشة جادة على نطاق واسع حول عدد من الموضوعات التي اكتست أهمية اكبر مع شيخوخة السكان . وهي تشمل سن التقاعد وتعزيز الدخل ونوعية وتمويل خدمات الرعاية .

ومن المعروف تماما إن النساء يشكلن غالبية المسنين . وبالتالي فإننا نرحب باجتماع فريق الخبراء المعني بدمج النساء الشائخات والمسنات في التنمية ، الذي

عقد في فيينا في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ . وقد أوصى اجتماع فريق الخبراء بالتخلص من سياسات وممارسات التوظف التي تميز ضد النساء كبيرات السن . إن التدريب وإعادة التدريب ينبغي أن يكونا متاحين لتمكين الشائخات والمسنات من الدخول أو العودة الى الدخول في قوة العمل . ويلزم إجراء البحوث لتحديد طرق إسهام النساء المسنات في التنمية . ويجب أن تتخذ الحكومات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص تدابير لتبيين وإزالة أشكال الاستغلال وسوء المعاملة والإهمال ، وكذلك أعمال العنف الموجهة الى المسنات .

والمجموعة الاوروبية ودولها الاعضاء تؤكد دعمها لعمل صندوق الامم المتحدة الاستئماني للشيخوخة . كما نلاحظ بعين الرضا إنشاء رابطة صندوق بانيان ، وهو صندوق عالمي للشيخوخة ، يعمل تحت رعاية الامم المتحدة . ونرحب بانشاء هذا الصندوق الذي يهدف أساسا الى تشجيع الانشطة التي تمكّن المسنين من العيش المستقل والاسهام في خدمة المجتمع في سياق خطة العمل الدولية للشيخوخة .

وأود أن أختتم بياني هذا بالاعراب عن الشكر للامين العام ورئيس الجمعية العامة ولكل المشاركين في هذه الجلسات . وستواصل المجموعة الاوروبية ودولها الاعضاء إعطاء أولوية لمشاكل الشيخوخة من أجل ضمان تقديم أكبر قدر ممكن من المساعدة لكبار السن المحتاجين الى المساعدة ، والاعتراف من جانب المجتمع بقيمة جميع كبار السن .

السيدة رونش (المانيا) ، (تكلمت بالالمانية ؛ والترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد) : بوصفي وزيرة شؤون المواطنين كبار السن في جمهورية المانيا الاتحادية ، يشرفني أن أخاطب الجمعية بصدد شواغل المسنين في الدول الاعضاء في الامم المتحدة . وفي رأينا أن هذه الجلسات العامة تعتبر فرصة لزيادة الوعي العام بمشاكل المسنين واحتياجاتهم وظروفهم المعيشية .

إن خطة العمل الدولية للشيخوخة اعتمدت في فيينا عام ١٩٨٢ . وبعد ١٠ سنوات فإن جلستينا اليوم تسمحان لنا بأن نسجل تقديرنا لهذا الحدث وأن نستعلم عن تنفيذه . وبالنسبة للمستقبل يمكن أن نعطي دفعة أكبر لتنفيذ هذا البرنامج وسنتجاسر

عند تحديد الاهداف الجديدة ونقاط التركيز الرئيسية للسياسة العالمية للمسنين الى ما بعد مطلع الالف عام الجديدة

وإنني أوافق تماما على الايضاحات التي أدلت بها رئاسة المجموعة الاوروبية . ويسرني أن تتاح لي هذه الفرصة للإدلاء ببعض الملاحظات التكميلية والايضاحات بشأن مسائل السياسة الوطنية والاوروبية والدولية للمسنين .

إن الحكومة الاتحادية ترى أنها ملتزمة التزاما خاصا بأهداف خطة العمل الدولية . وقد استجابت لطلب إنشاء مؤسسة وطنية لوضع السياسات الخاصة للمسنين . وذلك بإنشائها وزارة للمواطنين كبار السن ، وإنشاء هذه الوزارة يعد استجابة هيكلية للتحديات الاجتماعية السياسية الملحة المتصلة بالتطور الديموغرافي في المانيا .

وتنعكس الافكار والمبادئ التي تنطوي عليها سياستنا تجاه المسنين في برنامج العمل الاتحادي للمسنين الذي أعد مؤخرا ، وهو يقوم بدور أداة الدعم المركزية لتلبية أهداف السياسة الالمانية تجاه المسنين .

ولا يعد برنامج العمل الاتحادي للمسنين هذا القوة المحركة للتدابير والمشروعات التي تتولاها المجتمعات المحلية والمقاطعة الاتحادية فحسب ، بل إنه يُعد مرشدا للخدمات الاجتماعية والثقافية التي تقدم للمسنين في شتى أنحاء البلاد .

وقد أعد برنامج العمل الاتحادي للمسنين تمشيا مع خطة العمل الدولية للشيخوخة . والنية متجهة الى توسيع محتويات هذه الخطة على أساس سنوي . وفي رأيي أن هناك أربعة مجالات رئيسية للتركيز وهي : تشجيع المسنين على الاستقلال والمشاركة الاجتماعية ؛ وتقديم الدعم للمسنين المحتاجين الى المساعدة والرعاية مع مراعاة استقلالهم ؛ وتوحيد الظروف المعيشية في المانية الموحدة ؛ وأخيرا وليس آخرا ، توسيع نطاق السياسة الدولية للمسنين .

إن سياسة الجمهورية الاتحادية الخاصة بالمسنين والتي تتماشى مع الظروف الدولية والوطنية ، تؤيد تحقيق الاهداف العالمية للامم المتحدة لعام ٢٠٠١ فيما يتعلق بالمسنين . تلك الاهداف التي سنحققها معا .

وقد حددت الحكومة الاتحادية ، في المانيا أهدافا وطنية في سياستها للمسنين بينتها في مختلف المناسبات وفي وثائق عديدة ، ويجري حاليا إعداد قائمة وطنية شاملة ومفصلة لتلك الاهداف ، وهي أهداف ستتأثر بالنتائج والخبرة التي سوف نكتسبها من التعاون الدولي . وألاحظ اتفاق أهدافنا مع أهداف البلدان المجاورة لنا في جوانب كثيرة .

غير أن المانيا تواجه نتيجة لتوحيدها مهام خاصة وجديدة فيما يتعلق بسياستها تجاه المسنين . إذ لا بد لاحوال المعيشة أن تجتاز تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية لم يسبق لها مثيل في العالم .

فبعد تحقيق الوحدة السياسية في عام ١٩٨٩ عن طريق ثورة سلمية في جمهورية

المانيا الديمقراطية السابقة ، أصبح تحقيق الوحدة الاقتصادية والاجتماعية هو هدفنا الرئيسي الآن . وقد كابد المسنون في المقاطعة الاتحادية الجديدة الكثير ، وعانوا الكثير في ظل حكم الاشتراكيين الوطنيين ، ثم أثناء الحرب العالمية الثانية ، ثم في ظل ٤٠ عاما من دكتاتورية حزب الوحدة الاشتراكية لألمانيا ولذلك فإن تحسين احوال معيشتهم يعد من المهام الرئيسية في سياسة المانيا الحالية تجاه المواطنين المسنين .

وعلى الرغم من أن هذه المهمة ذات بعد وطني ، فإن التباين المشاهد في الأوضاع الاقتصادية والسياسية للمسنين في غرب وشرق المانيا يعد مثالا على استمرار تقسيم أوروبا . وإنني أدرك جيدا أن تحسين الظروف المعيشية لكبار السن في عالمنا كله تحسينا شاملا مهمة أصعب بكثير بلا شك ، وهي تتطلب بذل جهود متعددة وحشد موارد ضخمة . لكننا إذا نجحنا في أن نتيح في المستقبل القريب ، للناس في شرق وغرب المانيا فرصا متقاربة ، نكون قد حققنا إنجازا بارزا على مستوى مصغر في التصدي لاحدى القضايا العالمية المتعلقة بالشيخوخة . وأنا أشير بذلك الى قضية قضاء فترة الشيخوخة بكرامة بغض النظر عن البيئة الاجتماعية والانتماء الاقليمي .

إننا نود أن ندمج تجربتنا الوطنية والخبرة التي اكتسبناها من سياستنا بشأن المسنين في إطار عبر قومي على المستويين الأوروبي والدولي . وينبغي أن يكون شعار هذه التجربة هو "العطاء والتعلم" . وإنني أعمل على مستوى المجموعة الاوروبية ، على إعداد ميثاق لكبار السن لكي يصبح مرشدا للسياسة الأوروبية فيما يختص بالمسنين . وسيكون هذا الميثاق مكملا نافعا لمبادئ الامم المتحدة المتعلقة بكبار السن .

إن برنامج العمل الاتحادي لكبار السن الذي أشرت اليه سلفا باعتباره أداة لتقديم الخدمات الاجتماعية والثقافية للمسنين ، برنامج يمكن اعتباره أيضا مقياسا لتطوير السياسة على المستوى الوطني . إن برنامج العمل الاتحادي للمسنين له جانب دولي إذ أنه ينطوي على امكانيات لتبادل المعلومات عبر الحدود ، وبذلك يتسع إطاره الى ماوراء المستوى المحلي .

وتشكل مشاركة المسنين في حياة المجتمع المحلي على المستوى الاقليمي ، في إطار خلفية وطنية ودولية ، إحدى الدعائم التي ترتكز عليها سياسة المانيا تجاه المسنين . ولهذا أنوي أن أوفر لكبار السن في المانيا لدى تقاعدهم من حياتهم المهنية بمجالات للنشاط أكثر كثيرا مما كان متاحا لهم من قبل . وما كان يسمى في الماضي بمكاتب خدمة المسنين ستصبح ملتقيات مجتمعية يستطيع فيها كبار السن الحصول على معلومات عن امكانيات التطوع فضلا عن التعاون مع جماعات المساعدة الذاتية ، وجماعات النهوض بالاحياء .

ولم يحدث من قبل في التاريخ أن عاش مثل هذا العدد الكبير من الناس الى هذا الحد من النضج والتقدم في السن . وتنطبق هذه الحقيقة أيضا على البلدان النامية ولكنها لا ينبغي أن تفسر على أنها بمثابة "كابوس" عالمي . فأبحاث علم الشيخوخة تمدنا بالمعرفة التي نحتاج اليها لتنشيط مواردنا الاجتماعية - الثقافية لتلبية الاحتياجات ، ومواجهة التحديات . ويعد التعاون الدولي في مجال الابحاث أمرا هاما من حيث توفير القدرة على تنسيق الحلول للمشكلات . وسيتعين النظر الى مشكلة الشيخوخة في البلدان النامية في هذا السياق بصورة مكثفة الى درجة أكبر في المستقبل .

وهناك حدث هام يتعلق بالسياسة المعنية بكبار السن على المستوى الاوروبي ، وهي إعلان عام ١٩٩٣ "سنة أوروبية للمسنين وللتضامن بين الاجيال" . وستحتفل الحكومة الاتحادية بهذه السنة في المانيا بعقد عدد من المؤتمرات وتنظيم عدد من الاحداث بالتنسيق مع جميع المنظمات الرئيسية الحكومية وغير الحكومية . وستبرز السنة الاوروبية للمسنين ، من خلال تنظيم عدد من الاحداث الوطنية والاوروبية ، أهمية موضوع الشيخوخة . إننا نريد أن يكون تصور الجمهور للشيخوخة أكثر واقعية . وأن ينسجم هذا التصور مع الطريقة التي ينظر بها كبار السن الى أنفسهم ومع مايحبون أن يراهم الناس به .

وأرى أن اشراك كبار السن كمتطوعين في بناء الهياكل الاجتماعية والاقتصادية هو تدبير هام ومفيد . وستجني الدول التي تحصل على هذه المساعدة من المسنين فائدة

عظيمة من الخبرة الهائلة والمعرفة المتوفرة لدى الجيل الاكبر سنا . وسيكتسي ذلك أهمية خاصة عند وضع البرامج لمساعدة كبار السن في البلدان النامية ، وفي الديمقراطيات الناشئة في أوروبا الشرقية . والمسنون أنفسهم يمكنهم الاستفادة من المساهمة في مثل هذه التدابير . إذ سيصبح في إمكانهم بذلك المشاركة في حياة المجتمع مرة أخرى .

وقد وُقّعت بالفعل اتفاقات مع الدول المجاورة لنا للتعاون في مجال السياسة المعنية بكبار السن ، وهناك اتفاقات أخرى يجري إعدادها أيضا ، تشمل النهوض بالتعاون في مجال الخدمات الاجتماعية والثقافية التي تقدم لكبار السن والتي تضطلع بها المنظمات غير الحكومية . ويكتسي تعاون مجموعة واسعة من المنظمات في حل المشاكل الانمائية الملحة في أوروبا الشرقية أهمية خاصة .

ولذلك ، فإنني أقدر تمام التقدير قيام مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية بمكتب الامم المتحدة في فيينا بالتخطيط لعقد اجتماع خبراء حول موضوع "دعم أنشطة كبار السن في أوروبا الشرقية" بالتعاون مع الرابطة الدولية لمساعدة المسنين ، وسيوفر اجتماع الخبراء هذا مساهمة مفيدة في تنفيذ خطة العمل الدولية للشيخوخة لعام ١٩٩٢ (القرار ١٠٦/٤٥) التي اعتمدت الدورة الخامسة والاربعين للجمعية العامة . وسيوفر أيضا محفلا نستطيع فيه مناقشة المشروعات العملية المتعلقة بالخدمات الاجتماعية والثقافية التي تقدم لكبار السن في دول أوروبا الشرقية المتجهة الى الاصلاح .

وهناك حاجة لتوسيع قدرات المنظمات غير الحكومية في مجال تنظيم البرامج والمشروعات بغية تحسين الاحوال المعيشية لكبار السن . لذا يسعدني أن المنظمات غير الحكومية من الشرق الى الغرب تتبادل الآن الخبرات بشأن إيجاد الحلول الممكنة لتلك المشكلات تحت مظلة الامم المتحدة . وفي هذا السياق ، ينبغي بذل جهود للإسهام في إقامة شبكة للتعاون في مجال الخدمات الاجتماعية - الثقافية لكبار السن في الديمقراطيات الناشئة في أوروبا الشرقية .

ونحن نقدر عمل اللجان التي يناقش فيها ممثلون عن الحكومات الموضوعات المتعلقة بالشيخوخة وينسقون فيها استراتيجياتهم . وستواصل المانيا الإسهام في هذا العمل على نحو بناء .

وختاما ، أود مرة أخرى أن أتطرق الى التزامنا بتقديم المساعدة لأوروبا الشرقية وللبلدان النامية .

إن الدول ذات الوجهة الاصلاحية في أوروبا الوسطى والشرقية والدول التي خلفت اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية تحتاج الى مساعدتنا في بناء نظمها الديمقراطية والاقتصادية . إن الهياكل الاجتماعية ، التي ورثتها الدول ذات الوجهة الاصلاحية من الحكومات السابقة ، التي هي محدودة الكفاءة ، لا تؤدي عملها إلا على نطاق ضيق جدا بعد إنهيار الحكومات الشمولية في تلك الدول . وما لم ندخل في اعتبارنا البعد الاجتماعي ، فإن أشكال المساعدة التي نقدمها لبناء الديمقراطية واقتصاد السوق ستكون مجرد هيكل عظمي .

وقد تدهورت تدهورا كبيرا الظروف المعيشية ، المادية والاجتماعية ، لكبار السن الذين لا تتوفر لهم أي إمكانية للحفاظ على مستوى عيشهم الكفاحي عن طريق أي عمل مدر للدخل . وتعاني الهياكل الاسرية حالة من الانهيار مما يحرم المسنين في أحيان كثيرة من آخر ملاذ لإعالتهم . والمسنون ، بوصفهم أضعف أفراد المجتمع ، هم الأكثر تأثرا بالافتقار الى الهياكل ذات الكفاءة والفعالية في الميدان الاجتماعي .

والهدف من التدابير العلاجية النابعة من وزارتي هو تمكين الدول ذات الوجهة الاصلاحية من تحديث هياكل الخدمات الاجتماعية - الثقافية للمسنين ، التي لا تزال قائمة ، أو حتى بناء هياكل جديدة ، وهو ما يتماشى تماما مع شعار "تقديم المعونة من أجل مساعدة الذات" . ونود أن نطلع هيئات اتخاذ القرارات السياسية والاجتماعية في الدول ذات الوجهة الاصلاحية على القواعد التي تستند اليها الهياكل الحديثة للخدمات الاجتماعية والثقافية لكبار السن وطريقة عملها . وأتوقع أن يكون لهذه التدابير أثر كبير وواسع النطاق ، مما يعود بالفائدة على كبار السن في نهاية الأمر . كما أن الفرص الجديدة التي تطرح نفسها بالغة الدلالة أيضا. وإني أفكر في هذا السياق في إجراء مقابلات للمسنين وتبادلات للخبرات والمعارف بين خبراء الخدمات الاجتماعية - الثقافية المتعلقة بكبار السن والقائمين بالمشاريع التي ترعاها وزارتي .

إن حالة المسنين في الدول الديمقراطية الناشئة هي انعكاس لوضع الهياكل الاجتماعية والحكومية القائمة فيها . فإذا ما نجحنا في مساندة تلك الدول في تحسين

الاحوال المعيشية لكبار السن من مواطنيها ، نكون قد أسهمنا أيضا في منع اندثار القيم الاجتماعية والثقافية . وكثيرا ما يُلاحظ في الدول المصنعة ، بشيء من الاندهاش ، إن الهياكل العمرية للسكان تتغير في البلدان النامية بأسرع مما يجري في البلاد المصنعة . وفي عام ٢٠٢٥ ، سيعيش أكثر من ٧٠ في المائة من الاشخاص الذين يبلغون سن الستين فأعلى فيما نعتبره اليوم بلدانا نامية .

وهناك مشكلة قائمة بذاتها وهي الخلل المتزايد في الهيكل السكاني للبلدان النامية وخاصة في كثير من الدول الافريقية ، والمساعدة المقدمة فعلا من المجتمع العالمي في هذا المجال لا تزال في حاجة الى التعزيز . ويقوم صندوق "بانيان" المنشأ أخيرا بدور هام في هذا الخصوص . ويسعدني بوجه خاص أن أبلغ الجمعية العامة بأن هناك بيتا للمسنين ، مزودا بموارد من ذلك الصندوق ، قد احتفل بافتتاحه في اوغندا في ٤ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٢ . وفي هذه المناسبة أود أن اشكر اوغندا ولا سيما ابرشية موكونو ليس فقط لتقديمها الارض اللازمة وانما أيضا لكفالة صيانة بيت المسنين هذا مستقبلا .

وتبذل الحكومة الاتحادية جهودا كبيرة لوضع تدابير وبرامج من شأنها دعم بلدان العالم الثالث في بناء نظم الضمان الاجتماعي الخاصة بها . إن التغييرات في الهياكل العمرية في البلدان النامية ستزيد بقدر كبير ، من ضرورة تقديم هذه الانواع من المساعدة في المستقبل . وستدعم سياسة المعونة الانمائية لبلدي ، بدرجة متزايدة في المستقبل ، التدابير الموجهة الى فئات عمرية مستهدفة على وجه التحديد الى كبار السن في العالم الثالث .

ومن الامثلة الملموسة لهذا إنشاء مدارس تمريض للمسنين في كوريا وتوسيع نطاق خدمات المساعدة عن طريق الباب المفتوح لكبار السن من مواطني مدينة مكسيكو . ودعما لهذه التدابير ، فإن وزارتي ستعنى أيضا بمسائل التعاون مع البلدان الاقل نموا على نطاق أوسع في المستقبل مما كان عليه الوضع في الماضي .

وفي هذا السياق ، نشعر باننا نشارك في مسؤولية إيجاد عالم السلم الذي يشترك فيه جميع الناس مشاركة عادلة وعلى قدم المساواة .

السيد كاريا (فنلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أتشرف بأن اتكلم باسم بلدان الشمال الاوروبي الخمسة : ايلندا والدانمرك والسويد والنرويج وفنلندا .

وإن مبادئ وأهداف خطة العمل الدولية للشيخوخة التابعة الامم للمتحدة ، والتي اعتمدت منذ عشرة اعوام ، لا تزال صالحة . وقد كان للجمعية العالمية للشيخوخة التي انعقدت في سنة ١٩٨٢ تاثير كبير على مناقشة المسائل المتعلقة بكبر السن بوجه عام وعلى مواقف الناس بصفة خاصة . واليوم يُنظر الى كبار السن نظرة تتضح بصورة متزايدة باعتبارهم موردا قيما . والاستقلال ، والمبادرة الشخصية ، وحياة المرء في بيته الخاص ، جوانب يجري التركيز عليها حاليا أكثر من ذي قبل في جميع بلدان الشمال الاوروبي . وقد تحول التركيز في مجال الخدمات المقدمة لكبار السن من الهياكل المؤسسية الى الرعاية المفتوحة .

وفي بلدان الشمال الاوروبي ، تعزز الوضع الاجتماعي لكبار السن نتيجة لارتفاع متوسط أعمارهم وتحسن ظروفهم الصحية والاجتماعية . وبذلك ، اصبح من اللازم وضع احتياجاتهم في الاعتبار في كافة قطاعات الحياة المجتمعية : في مجال العمل ، والسياسة الاسرية ، والتعليم ، والتخطيط المجتمعي . وأسفر هذا عن تحسينات في الظروف الضرورية للحياة المستقلة . الامر الذي أدى بدوره الى تعزيز التفاهم والتعاون بين الاجيال .

وفي بلدان الشمال الاوروبي . يوجه معظم الانفاق المتصل بالمسنين الى المعاشات التقاعدية . ومع إن هياكل ومستويات المعاشات في الخطط التقاعدية لتلك البلدان تتفاوت تفاوتا كبيرا من بلد الى آخر ، فإن الدخل المكفول لكبار السن يعد ، بالمقاييس الدولية ، جيدا في جميع بلدان الشمال الاوروبي .

وقد أدت المعاشات التقاعدية في بلدان الشمال الاوروبي الى تخفيف عبء المسؤولية الشخصية اليومية للاجيال الاصغر عن كفالة الاحوال المعيشية المناسبة للاجيال الاكبر . إلا أن النمو المتوقع للنفقات العامة المتعلقة بالمعاشات التقاعدية

يدعونا للقلق . ومن الواضح أنه ينبغي لنا إصلاح خططنا المتعلقة بالمعاشات التقاعدية حتى نخفض النفقات .

وفي الوقت الحاضر ، توجد مشكلة معينة تتمثل في التقاعد المبكر قبل بلوغ السن المقررة للتقاعد ومن المفارقات إنه في الوقت الذي تتحسن فيه صحة المسنين تزداد رغبة الناس في التقاعد قبل السن المقررة للتقاعد .

ومن الأهداف الرئيسية لسياسات الضمان الاجتماعي في بلدان الشمال الاوروبي تزويد جميع المقيمين في البلاد بخدمات اجتماعية وصحية شاملة . وقد حققنا نجاحا نسبيا طيبا في هذا المضمار . ومع ذلك ، هناك تساؤل ، له ما يبرره ، عما إذا كنا قد أولينا الحياة اليومية لكبار السن اهتماما كافيا . وهل ندخل رغباتهم في إعتبارنا بقدر كاف ؟ وهل كُفلت مشاركتهم في المجتمع على نحو كاف ؟ وهل نصغى حقا لصوت المسنين وحكمتهم أم إننا نخطط حياتهم من أعلى ، أي طبقا لقيمنا نحن ؟ .

إن مستوى المعرفة حول الشيخوخة ، وحول توقي المشاكل المتصلة بكبر السن ، وحول الفرص التي يتيحها المجتمع المحلي - أمر يتسم بأهمية خاصة ، وخلال السنوات القليلة الاخيرة ، أصبح المسنون أنفسهم ، من خلال منظمات أرباب المعاشات ، يشاركون على نحو متزايد في تحسين الرعاية والرفاه لمجموعتهم . وتظل المشاركة والمساواة الهدفين الرئيسيين اللذين يعنيان ضمنا أن أرباب المعاشاة لابد وأن تتاح لهم نفس الفرص التي لسواهم فيما يتعلق بالرخاء المالي ، والتعليم ، والعمل ، والاسكان ، والسفر ، والانشطة الثقافية والترويحية .

ووفقا لقانون جديد في النرويج ، سيكون لزاما على كل من البلديات والمقاطعات النرويجية أن يعين مجلسا للمسنين . والمجلس هو هيئة استشارية مستقلة تضم من خمسة الى تسعة من أرباب المعاشات المتقدمين في السن يرشحهم إتحاد أرباب المعاشات ، وتعينهم البلدية أو المقاطعة . ومهام هذا المجلس هي وضع توصيات بشأن كل مسائل السياسة المتصلة بالمسنين ، سواء كانت مطروحة من قبل البلدية أو المقاطعة أو بناء على مبادرة من أرباب المعاشات أنفسهم .

إن ارتفاع متوسط الاعمار يعني أيضا وجود أعداد متزايدة من الافراد بحاجة الى عناية ورعاية وخدمات خاصة . والمسنون الذين يعانون من (عته الشيخوخة) يحتاجون بصفة خاصة الى المساندة والى أنواع مختلفة من الخدمات . وفي السويد ، يجري الآن تنفيذ إصلاح إداري شامل ، يؤدي الى توسع كبير في المساكن الجماعية للمسنين المصابين بالعته والذين يحتاجون الى خدمات مماثلة .

وتتمثل واحدة من أهم عمليات إعادة التقييم في مجال خدمات رعاية المسنين في البلدان الشمالية في تحويل الاهتمام تدريجيا من تقديم الخدمات المؤسسية الى الخدمات في إطار المجتمعات المحلية . وقد أمكن تحقيق ذلك من خلال تحسين الحالة الصحية والمالية للمسنين فضلا عن تحسين الاحوال السكنية لهم . والدانمرك لديها بالفعل نظام متقدم ومبدع لخدمات الاسكان ، يوفر للمسنين مدى وفسيحا مرنا من الخيارات والتوافيق .

ويتزايد باستمرار عدد ونسبة كبار السن الذين يعيشون في دورهم . وهذا يبين أن أي زيادة في عدد المسنين لا تعني بالضرورة زيادة الحاجة الى الخدمات الاجتماعية . وبوسعنا أن نمارس نوعا من التأثير في هذا الصدد من خلال اعمالنا وخياراتنا ، كما يبين المثال الدانمركي .

ترتبط سياسة رعاية كبار السن ارتباطا وثيقا بالاقتصاد وبالموارد المالية المتاحة . في السنوات المقبلة ، نرى أن تنفيذ أهداف هذه السياسات سوف يتأثر بتباطؤ النمو في اقتصاداتنا الوطنية ، بالمقارنة بما اعتدنا عليه في فترة الثمانينات . وحينئذ لا بد أن تتنافس احتياجات المسنين من الموارد مع القطاعات الاخرى . وهذا يؤكد الحاجة الى لزوم تحديد الاولويات إستنادا الى القيم المشتركة وضرورة الاستخدام الفعّال للموارد المتاحة .

وفي ضوء التغيرات السكانية والاقتصادية ، ينبغي أن يستند تطوير سياساتنا الوطنية للمسنين على المبادئ التالية . ينبغي إزالة الحواجز بين العناية في المؤسسات والعناية المفتوحة ، وينبغي أن يكون في مقدور المسنين الذين هم في حاجة الى العناية أن يختاروا بين الاثنتين . ولا بد أيضا من إجراء مناقشة علنية عامة للطرق البديلة لتنفيذ الخدمات اللازمة . وينبغي تكثيف التعاون بين خدمات الرعاية الاجتماعية وخدمات الرعاية الصحية . وينبغي أيضا التخفيف من التقسيم الصارم لنوع العمل بين الفئات المختلفة من المهنيين في إطار قطاع الخدمات ، وتشجيع أنشطة العناية غير الرسمية والانشطة الطوعية . وبالإضافة الى ذلك ، ستزداد في المستقبل أهمية المسؤولية الخاصة التي تقع على عاتق المسنين انفسهم عن تحمل نفقات الخدمات .

وحتى يتسنى مواصلة انتهاج سياسة إنسانية سليمة اقتصاديا بالنسبة لكبار السن ، فمن المهم أن نشجع الاسر والمجتمعات المحلية والمسنين أنفسهم على تقديم اسهاماتهم ، وذلك بالإضافة الى الدعم المالي المناسب الذي يقدمه المجتمع . وعلى سبيل المثال ، فقد يرغب أرباب المعاشات الاصحاء في مساعدة مواطنيهم من الضعفاء ، إذا ما توافرت القنوات المناسبة .

وفي فنلندا ، يجري الآن إدخال تعديل على التشريع الاجتماعي يرمي الى تحسين المركز القانوني للقائمين على العناية بالمسنين على نحو غير رسمي ، وغالبا ما يكونون من بين أفراد الاسرة . والهدف من ذلك هو أن نمكن المسنين الضعفاء من مواصلة العيش في البيئات المألوفة بالنسبة لهم ، وأن نجعل الاشتغال بالعناية غير الرسمية بديلا حقيقيا للعمل خارج الدار .

قدمت فيما قلته لمحة موجزة عن الخطوط العريضة لسياسات رعاية المسنين في البلدان الشمالية ، وآفاق هذه السياسات في المستقبل التي تتفق في نقاط عديدة مع الاقتراح الحالي للامين العام المتضمن للاهداف العالمية الثمانية في مجال الشيخوخة لسنة ٢٠٠١ (A/47/339) . ونحن نرى أن ما يتسم بأهمية خاصة هنا هو الهدف رقم ٣ ، المتعلق بتقديم الدعم للمجتمعات المحلية في جهودها الرامية الى توفير خدمات وبرامج أفضل للمسنين . ويتفق هذا الهدف مع نهج البلدان الشمالية الذي يرمي الى نقل عملية صنع القرار والمسؤولية بدرجة كبيرة الى المستوى المحلي الذي هو أقرب الى الحاجات الحقيقية للمواطنين .

وعند وضع سياسات الرعاية للمسنين ، من الاهمية بمكان تكثيف التعاون على الصعيدين الوطني والدولي ، بما في ذلك التعاون بين الحكومات ، والمنظمات غير الحكومية ، والمنظمات الطوعية ، والباحثين ، بغير أن ننسى بطبيعة الحال المسنين أنفسهم . ويتطلب هذا التعاون تحسين عملية تبادل المعلومات بين الامم المتحدة ودولها الاعضاء والهيئات الاخرى . وفي المستقبل ، يمكن توخي إضافة المؤتمرات الاقليمية أيضا الى ذلك ، حيث تختلف المشاكل كثيرا من منطقة الى أخرى ، وحيث أن الموارد التي ستتاح في المستقبل القريب قد لا تزيد عما هي عليه الآن ، فينبغي الاستفادة بصورة أكثر فعالية من الاتصالات القائمة مثل شبكة المنظمات غير الحكومية .

إن تقرير الامين العام يسترعي تماما عن حق ، اهتماما خاصا لحالة البلدان النامية والحاجة الى تحسين ظروف المسنين في تلك البلدان . إن للامم المتحدة دورا هاما تلعبه في هذا الصدد ، وخاصة في دعم المشروعات الرامية الى مواجهة الزيادة في

أعداد المسنين في البلدان النامية . وعلى الرغم من إتساع الرقعة الحضارية والتغيرات الهيكلية الاخرى في المجتمع ، ينبغي تشجيع البلدان النامية ودعمها في جهودها التي تبذلها للحفاظ على الهياكل الاسرية التي يمكن أن يحظى المسنون في إطارها بالاحترام وأن ينالوا خلالها الرعاية داخل دورهم .

وكما ورد في تقرير الامين العام ، لم تتحقق الاهداف العريضة لخطة العمل الدولية للشيخوخة ، التي اعتمدت منذ عشر سنوات . وبالتالي كان يستحسن أن يُقدم الى الجمعية العامة في هذه السلسلة الخاصة من الجلسات تقييم لاثر العقد الماضي على الاحوال المعيشية للمسنين ، ولتطور سياسات رعاية كبار السن .

إن تقرير الامين العام ينقل الينا الفكرة السلبية عن وجود مشكلة ديموغرافية يصعب السيطرة عليها . ولئن كان بوسعنا أن نتشاطر جميعا هذا الشاغل ، فإن المعالجة الايجابية الواقعية المعززة بمعلومات كافية يمكن ان تشكل نقطة انطلاق هامة لبرامج العمل الوطنية والاقليمية .إن إعداد الاهداف والبرامج الوطنية أمر بالغ الاهمية ، ولكن وضع الاهداف واعتماد البرامج الوطنية لا يكفي ، فالتنفيذ النشط للتدابير المعتمدة وتقييمها أمران لازمان كذلك .

وكل الامم تحتاج الى سياسات رعاية لكبار السن تكون متفتحة للإصلاح والابتكار وقائمة على احتياجات المسنين . ومن خلال التعاون الدولي ، بوسعنا أن يتعلم بعضنا من البعض ، وأن نطبق نماذج العمل التي تناسب بلداننا وثقافاتنا الخاصة . إنني مقتنع بأن تكريس هذه الجلسات الاربع الخاصة للجمعية العامة لقضايا المسنين يعطينا قوة الدفع المطلوبة لإعادة التفكير في سياساتنا تجاه كبار السن وإعادة صياغتها على الصعيدين الوطني والدولي .

السيد نكومو (زمبابوى) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يقدم وفد زمبابوى عزاءه الخاص لوفد مصر ويعرب عن تعاطفه العميق معه ، ومن خلاله مع أسر ضحايا الزلزال الاخير الذي أودى بحياة الكثيرين وسبب معاناة كثيرة لشعب وحكومة مصر .

تتيح الذكرى السنوية العاشرة لنا فرصة لتقييم تنفيذ خطة عمل فيينا لعام ١٩٨٢ ، ولاعتماد مبادئ الامم المتحدة لكبار السن التي تشكل خطوة عملية فعلا .

إن قضية المسنين تنطوي على أهمية حيوية للبلدان النامية ، على نحو مخالف للخرافة التي تقول إن هذه القضية تشغل اهتمام البلدان المتقدمة النمو وحدها . ويقال انه من المتوقع أن يصل عدد سكان العالم بحلول عام ٢٠٠٧ إلى ٦,٣ بليون نسمة ، وإن ثلثي هذا العدد سيكون في البلدان النامية . ووفقا لتقديرات الامم المتحدة للسنوات من ١٩٨٠ إلى ٢٠٢٥ ستشهد المنطقة الافريقية ، زيادة من أكبر الزيادات في شتى مناطق العالم ، في عدد الاشخاص المسنين الذين بلغوا الستين من العمر أو تجاوزوا هذه السن . فمن المقدر أن يرتفع عدد السكان المسنين في هذه المنطقة من ٢٢,٩ مليون نسمة في عام ١٩٨٠ إلى ١٠١,٩ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٢٥ .

ومن المهم أيضا أن نشير إلى أنه في العقود القادمة سيظل معظم السكان المسنين في افريقيا من المقيمين في المناطق الريفية . وتشير التوقعات الاخيرة إلى أنه في عام ٢٠٠٠ سيعيش حوالي ٦٠ في المائة من هذا العدد في مناطق ينطبق عليها تعريف المناطق الريفية .

ونظرا لتكلفة هياكل دعم المسنين ، يرجح أن تسلك البلدان النامية سبيلا يختلف عن نهج الرعاية الاجتماعية الذي اعتمد على نحو واسع في البلدان المتقدمة النمو . إن الآثار المترتبة في مجال السياسة العامة على النمو العددي السريع في عدد السكان المسنين في افريقيا خلال الفترة من عام ١٩٨٠ إلى عام ٢٠٢٥ ، تتجلى بمزيد من الوضوح إذا أخذنا بعين الاعتبار أن هذه المجموعة ستتزايد بسرعة أكبر من

سرعة تزايد السكان ككل . وعلى هذا فإن كون العدد الاكبر من المسنين في افريقيا سيقيمون في عام ٢٠٠٠ في مناطق معرفة بانها ريفية ، أمر يدعو إلى القلق . وهذه الزيادات الكبيرة في عدد المسنين ، لابد وأن يكون لها تاثير على المخططين لتوفير الرعاية الصحية والرعاية الاجتماعية وضمان الدخول ومرافق إعادة التاهيل بما يتناسب مع التزايد السريع لهذا القطاع من السكان . وعلى الرغم من أنه ينبغي تعزيز الهياكل الاساسية للخدمات في السياقين الريفي والحضري على السواء لمواجهة احتياجات الاعداد المتزايدة من المسنين ، فإن صانعي القرار يجب أن يولوا اهتماما خاصا للمناطق الريفية وهي المناطق التي ظلت أسوأ حالا على مر الزمن .

إن نظم الضمان الاجتماعي المستندة إلى الدولة ليست راسخة في معظم البلدان النامية . ووفقا للادلة المتاحة لا تزال الاسرة الموسعة والمجتمع المحلي يشكلان المصدر الاساسي لرعاية المسنين ، فهما مستمران في ممارسة مسؤولياتهما التقليدية المتمثلة في توفير السكن اللازم والملبس والغذاء والرعاية الصحية للمسنين . بيد أنه أصبح من الواضح الآن أن نظام الدعم هذا يضعف على نحو مستمر نتيجة للتحضير والتصنيع والتحديث . ومن الآثار الملموسة في هذا الصدد الانفصال المادي لافراد الاسرة عندما يعمل شبابها في مزارع أو مناجم أو مصانع بعيدة ، أو عندما يهاجرون إلى المدن الكبيرة سعيا وراء الرزق أو التعليم .

إن الحجم المتزايد لهذا القطاع السريع التاثر من السكان يعتبر في حد ذاته مصدرا للانشغال الكبير . ونظرا لان نسبة الشباب المعالين مرتفعة على نحو غير عادي ، فقد أصبحت نظم إيصال الخدمات الاجتماعية موجهة أساسا لتلبية احتياجات الشباب . ومع زيادة نسبة المعالين من المسنين على حساب الشباب ، ليصبح من الضروري في المستقبل أن نولي اهتماما أكبر لتطوير نظم الإيصال التي تستهدف خدمة كبار السن .

إن الرعاية الصحية للمسنين مشكلة أخرى . فالناس يتعرضون بصفة خاصة للمشاكل الصحية وهم صغار جدا أو كبار جدا . وتشير الدراسات المختلفة التي تتناول صحة المسنين في زمبابوي إلى أن أعدادا كبيرة من المسنين ، سواء في المناطق

الريفية أو الحضرية ، يعانون من أنواع مختلفة من العلل في وقت أو آخر ، وفي بعض الحالات تكون أمراضهم مزمنة . ومع ذلك فإن نظم توفير الرعاية الصحية الموجهة بصفة خاصة لتلبية احتياجات المسنين ، ليست شاملة . ويصبح على المسنين أن يقنعوا بنظم الرعاية الصحية العامة القائمة ، التي ليست فقط غير كافية لتلبية احتياجاتهم المحددة ، بل هي أيضا نظم يتعذر عليهم إمكانية الوصول الفعلي إليها . ومن ثم هناك حاجة متزايدة إلى استكمال موارد الأسرة بخدمات خارجية لرعاية المسنين . وهذه الرعاية التكميلية لازمة بصفة خاصة للمسنين الذين يعيشون وحدهم ، سواء باختيارهم أو بحكم الظروف .

والنساء المسنات أكثر تأثرا من الرجال . وبحكم الثقافة الشائعة تعتمد النساء على الرجال في الغالب . وفي مجال التعليم ، نجد النساء أيضا متخلفات بدرجة كبيرة عن الرجال . والنساء يصبحن أكثر وأكثر تأثرا بسبب ترمل معظمهن في سن الشيخوخة لأن النساء بصفة عامة أطول عمرا من الرجال . وفي زمبابوي نجد أن نسبة النساء المسنات بين الأشخاص المسنين الذين يعيشون وحدهم أكبر كثيرا من نسبة الرجال .

ومرض "الايدز" يضيف الآن بعدا جديدا للمشكلة ، إذ تنقلب الآية في هذه الحالات فبدلا من قيام الأبناء والأحفاد برعاية المسنين يحدث العكس . واليوم نجد أن المسنين هم الذين يواجهون على نحو متزايد العمل الضخم المتمثل في رعاية الأيتام . ويقع هذا العمل على نحو كامل تقريبا على عاتق النساء المسنات . وفي زمبابوي يقدر حاليا عدد السكان الذين يتجاوزون الستين من العمر ، بحوالي ٥٠٠ ٠٠٠ نسمة أي حوالي ٥ في المائة من إجمالي عدد السكان .

وعلى الرغم من هذا العدد الكبير ليس هناك وعي كاف باحتياجات المسنين ، وهناك بالتالي إهمال لتطوير نظم الدعم اللازمة . هذه الحالة تدعو إلى الأسف خاصة عندما نتذكر أن مشكلة المسنين تأخذ بعدا خطيرا . بيد أن اتجاه التقاعس الحالي حيال المشكلة يستند إلى اعتبارين رئيسيين يمتّان إلى الماضي ، وهما النسبة

المخفضة نوعا التي يمثلها المسنون إلى مجموع السكان ، ونظام الدعم الفعّال الذي توفره الاسرة للمسنين بصورة تقليدية . ولكن هذين الوضعين يتغيران الآن بسرعة على نحو يضر بالمسنين .

بعد أن نظرنا في الحالة القائمة على الصعيدين العالمي والمحلي ، ننتقل الآن إلى التدابير التي اتخذتها زمبابوي لتحسين حياة المسنين وطرق رعايتهم خلال العقد الماضي .

بعد قليل من حصول زمبابوي على الاستقلال في عام ١٩٨٠ أعلنت البلاد سياسة صحية ترمي إلى تعزيز الرعاية الصحية الاولية . وقد وضعت استراتيجية الرعاية الصحية الاولية هذه لتمكين أكبر عدد من السكان ، وبصفة خاصة الفقراء والذين يعيشون في مناطق نائية من البلاد ، من الاستفادة من الخدمات الصحية . وعلى الرغم من أن خدمات الرعاية الصحية لم تكن موجهة بصفة خاصة للمسنين فإنها لم تستبعد هذه الفئة .

كذلك وضعنا منذ الاستقلال برنامجا قويا للتغذية . وهذا التدبير الذي يندرج في إطار الرعاية الصحية الاولية يفيد منه في الغالب من هم دون الخامسة ولكنه متاح أيضا للمسنين .

في عام ١٩٨٦ ، عقدت حلقة تدريبية دولية لتطوير خطة عمل زمبابوي للمسنين . وتنصب توصية من أهم التوصيات التي صدرت عن هذه الحلقة على الحاجة إلى إنشاء لجنة مشتركة بين القطاعات لوضع استراتيجيات وتنسق البرامج الموجهة إلى رفاه المسنين . وقد أحرزت اللجنة ، التي تضم ممثلين من الحكومة والمنظمات غير الحكومية والكنائس ومؤسساتنا التعليمية ، تقدما ملحوظا في حفز الحكومة على معالجة احتياجات المسنين على نحو أجدى .

وفي عام ١٩٨٨ ، سنّ قانون مساعدات الرعاية الاجتماعية . وهدفه تقديم المساعدة العامة إلى مجموعات المحرومين التي من بينها المسنون .

فضلا عن ذلك ، سنّ قانون للضمان الاجتماعي لكفالة تأمين الدخل في سن الشيخوخة للعمال في القطاعين الرسمي وغير الرسمي . ويوفر هذان التشريعان دليلا واضحا على ما قامت به حكومتي ، امتثالا لخطة عمل فيينا ، لتأمين الدخل للمسنين المحتاجين .

وبصورة عامة ، تركز السياسات الحكومية وغير الحكومية على تشجيع الحياة المستقلة للمسنين في جو عائلي عادي . والبرامج من قبيل المساعدة العامة ، والإغاثة من الجفاف ، والمساعدة المنزلية ، ووجبات الطعام المجانية التي توزع بالسيارات ، وإعادة التأهيل بالاعتماد على المجتمع المحلي ، والرعاية الصحية الأولية ، تستهدف جميعها تعزيز الدعم الأسري للمسنين ورعايتهم .

وفي حين أن سياساتنا وبرامجنا تركز على المساعدة المستندة إلى المجتمع المحلي ، فإن هناك حالات استثنائية يتعين فيها العناية بالمسنين في مؤسسات . ويوجد في زمبابوي ما يزيد على ٣٥ بيتا للمسنين تديرها منظمات غير حكومية وكنائس . وتسهم حكومتنا في العناية بالمسنين في هذه المؤسسات من خلال تقديم منح للسكن ولنفقات الإدارة تحدد حسب عدد النزلاء .

في عام ١٩٩١ ، نظمت حلقة دراسية لاستعراض خطة عمل زمبابوي للمسنين لعام ١٩٨٦ . ولاحظت الحلقة الدراسية إحراز بعض التقدم في بعض المجالات ؛ إلا أنها لاحظت

انه نظرا لعدم وجود تشريع شامل بتشجيع العيش المستقل للمسنين ، ويوفر إمكانية حصولهم على الإسكان ، وإعادة التأهيل ، ويتيح تغيير مواقف المجتمع المحلي لاعتبار المسنين أعضاء مساهمين في حياته ، وتأمين دخلهم ، وتوفير إمكانية حصولهم على الخدمات الصحية ، فإن تنفيذ خطة العمل يظل معوقا إلى حد كبير .

لذلك ، عقدت حكومة زمبابوي العزم الآن على سن تشريع شامل يضم مضمون خطة عمل فيينا لعام ١٩٨٢ وخطة عمل زمبابوي لعام ١٩٨٦ معا ، لتلبية احتياجات المسنين في مجتمعنا على نحو عملي ومفيد بقدر أكبر .

في حين أن زمبابوي ربما تكون قد نهضت بالعبء بصورة لا بأس بها حتى الآن ، فإني أود أن أشير إلى أن التنسيق غير المتساوق لخطة عمل فيينا قد يعزى إلى عدة أسباب ، من بينها عدم كفاية الموارد في البلدان النامية . لذلك نعتقد بالنسبة للمستقبل أن الرعاية القائمة على المجتمع المحلي والتي تساندها وتدعمها الإرادة السياسية والصكوك القانونية المناسبة من جانب الحكومات ، ستقدم أفضل الوسائل لتلبية احتياجات المسنين على نحو أكثر فعالية ومنهجية وكفاءة .

ونظرا لأن زيادة نسبة المسنين من السكان أمر يمكن التنبؤ به فإننا نخشى أن تتخلف هياكلنا الاجتماعية والاقتصادية عن الركب . ويتعين على الحكومات القومية والمجتمع الدولي إعادة النظر في استراتيجياتهم .

في رأينا انه ينبغي للاستراتيجيات أن تستهدف تمكين الناس من العيش حياة طبيعية قدر الإمكان في بيوتهم ، وفي بيئتهم الأسرية وفي مجتمعهم المحلي ؛ وتوفير المستوى الصحيح من العناية والدعم لمساعدة الناس على تحقيق أكبر قدر ممكن من الاستقلال ؛ وإعطاء الناس قولا أكبر في تحديد شؤون حياتهم وتحديد الخدمات التي يحتاجونها .

في الواقع أن العقد الأول من خطة العمل قد أوجد قدرا من الوعي بالتحديات التي يواجهها المسنون وبإمكانياتهم ، إلا أن تصورنا للمستقبل لا يمكن أن يتحقق بالكامل دون تحويل موارد ضخمة إلى البلدان النامية .

إن زمبابوي تقر الاهداف العالمية الواردة في تقرير الامين العام (A/47/339) ، والتي تمثل استراتيجية عملية لحشد اهتمام وحماس وخبرة وتجربة العديد من المسنين ، وتحديد الاولويات حتى عام ٢٠٠٠ ، وذلك كما جاء في هذه الوثيقة . ونحن نشعر بالارتياح لان الوثيقة توفر إطارا للانشطة التي يتعين الاضطلاع بها على الصعيدين الوطني والدولي .

وفي هذا الصدد ، ندعو إلى تعزيز المؤسسات الاقليمية ، لا سيما الجمعية الافريقية لعلم الشيخوخة ، التي هي جمعية ناشئة ولا تزال غير قادرة على النهوض بولايتها على الوجه الاكمل ، ومعهد بانوس ، ومؤسسات الامم المتحدة ذات الصلة .

ويحدونا أمل كبير في أن تقوم لجنة التنمية الاجتماعية ، التي ستجتمع خلال العام القادم في فيينا لتبدأ التحضير للقمة العالمية للتنمية الاجتماعية لعام ١٩٩٥ ، بإدراج قسم خاص بالمسنين في جدول أعمالها .

السيدة تافاريس دي الفاريز (الجمهورية الدومينيكية) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : بادئ ذي بدء ، يود وفد الجمهورية الدومينيكية أن ينضم الى وفد زمبابوي في تقديم التعازي إلى الامة المصرية على الكارثة التي حاقت بها .

إن إحياء الذكرى السنوية في العادة وقت للنظر إلى الوراء ، إلا أن الجمعية العالمية للشيخوخة ، التي انعقدت في فيينا في عام ١٩٨٢ وخطة العمل الدولية للشيخوخة ، التي كانت نتيجة مباشرة لها ، قد أحدثتا تحولا مبتكرا . إنها خطة تتطلع إلى المستقبل . ومقياس نجاحها أننا اليوم لا نمتدحها فحسب ، بل نبني عليهما أيضا ، ونعيد تشكيلها لتلائم الظروف المتغيرة وتلائم إدراكنا لما يعنيه لمجتمعنا تقدم سن مكاننا . إن خطة العمل للشيخوخة تنصب على ما هو حادث وما قد يحدث باكثر مما تنصب على ما حدث في الماضي .

ويمكن للمرء أن يرى ذلك في تقرير الامين العام عن تطبيق خطة العمل الدولية للشيخوخة ، وفي الاحتفال ، والتقييم والتخطيط للمستقبل . إن هذه الوثيقة ترفع من شأن خطة العمل للشيخوخة حيث تظهر مدى حيويتها وإمكانية تكيفها . وكما جاء في التقرير :

"... لقد كانت سنة وصول ولكنها ، وهذا هو الاهم ، سنة انطلاق"

(A/47/369 ، الفقرة ٤٧)

لقد بدأت المواقف في التغير . فقد بدأ العالم يدرك أخيرا أن تقدم الناس في السن ينطوي على ما هو أكثر من مجرد تقديم مساعدة إنسانية . والتعابير التي نستعملها تعبر في حد ذاتها عن هذا التحول . إننا نسمع أقل فأقل عن مشاكل الشيخوخة ، وأكثر فأكثر عن الشيخوخة المنتجة . نحن معنيون لا بمساعدة كبار السن فحسب ، بل بتمكينهم من التصرف في شؤونهم أيضا . وهذا النهج العملي الإنمائي تجاه المسنين ينطوي على فكرة برزت إلى السطح مؤداها أن الاعتماد بين الاجيال لا يسير باتجاه واحد فقط . أخيرا ، إننا نسلم بالطاقة الإنسانية الكاملة الكامنة في المسنين .

إننا نتعلم كيف نكيف نهجنا والموارد والتكنولوجيا المتاحة .

لقد أدركنا أخيرا أهمية أن نسعى إلى مساعدة المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص في إطار الجهود التعاونية ، وهو ما يمكننا من فعل ما تعجز الحكومات عن القيام به بصورة حسنة ، أو تعجز عن القيام به بصورة تامة . ونحن أكثر إدراكا الآن لكوننا قد قللنا كثيرا من شأن أحد الموارد البشرية الاساسية ، وهو كبار السن ذاتهم .ولم يكمن العيب في كثير من الاحيان في إمكانات المسنين الخلاقة والانتاجية بل في بصيرتنا المحدودة الافق .

وثمة مجال بالغ الاهمية بدأ هذا النوع الجديد من المشاركة يأتي فيه بثمار ، هو مجال الشيخوخة المنتجة . ولقد أوضح العقد المنصرم أنه إذا كانت للمسنين احتياجات يجب تلبيتها ، فإن لديهم أيضا الكثير مما يمكنهم تقديمه للمجتمع . ومن حسن الحظ أننا نسلم أخيرا في البلدان النامية بذلك ، حيث أن العديد من المسنين قادرين ، بقليل من المعونة ، على تلبية احتياجات المجتمع ، وهم يساعدون أنفسهم بأنفسهم .

وبالنظر إلى أن عدم النمو يمثل اليوم السياق الاقتصادي الحالي في كثير من الاحيان ، فإن هذا النوع من الحلول يعد محققا لفعالية التكاليف . وتمثل شيخوخة السكان على النطاق العالمي إحدى الآثار المترتبة على التنمية . بيد أنه وفقا لما يقوله مجلس الكنائس العالمي ، فإن المسنين "هم ضحايا التنمية" . فلماذا لا نقفل الدائرة ونترك المسنين القادرين ، ولا سيما منهم المسنون الذين تتراوح أعمارهم ما بين ٦٠ و ٧٥ سنة ، يشاركون في العملية الإنمائية فيدعمون بذلك هذه العملية ويلبون احتياجاتهم في آن واحد ؟

وفي العديد من البلدان ، تصبح المشاريع التي يتولاها المسنون بصورة متزايدة إحدى القنوات الهامة التي تتحقق بها الشيخوخة المنتجة . وقد أمكن بالفعل بدء مشاريع صغيرة للمسنين برأس مال متواضع في مختلف الميادين بالبلدان النامية ، مثال ذلك مشاريع رعاية الاطفال ، والمخابز ، وحوانيت إصلاح السيارات ، وتجهيز الكلمات .

وكثيرا ما تقام هذه المشروعات تحت رعاية المنظمات غير الحكومية . وقد بدأ القطاع الخاص في القيام بدور هام في هذا المجال إذ أن الاستقرار الإجتماعي وتخفيف أعباء الضرائب هما لمصلحته إلى حد كبير .

ويشير تقرير الامين العام إلى صندوق بانيان الذي انشئ مؤخرا . ويمثل هذا الصندوق جزءا من المشاركة الجديدة التي تهدف إلى تقديم قدر محدود من المساعدة للمبادرات في مجال الشيخوخة المنتجة . وقد اتخذ الصندوق من باريس مقرا له ، وهو منظمة خاصة ومستقلة تحظى برعاية الامم المتحدة . ويقوم ، ضمن أنشطة أخرى ، بجمع المال من القطاع الخاص ومن المنظمات غير الحكومية لتمويل مشاريع للمسنين تمكنهم من التحكم في أوضاعهم الاقتصادية - بل تمكنهم من أن يصبحوا عناصر فاعلة للتنمية الاقتصادية - بدلا من أن يظلوا مجرد متلقين سلبيين للمساعدة .

ويشير التقرير أيضا إلى المعهد الدولي للشيخوخة في مالطة الذي انشئ تحت رعاية الامم المتحدة ، وقد قام المعهد بتشجيع إجراءات بحوث تشتد الحاجة اليها وبنشر المعلومات وتوفير فرص التدريب في ميدان الشيخوخة .

ومما يشجعنا أيضا الجمعية الافريقية لعلم الشيخوخة التي انشئت مؤخرا والتي أظهرت روح مبادرة عظيمة حتى في مواجهة المشاكل الاقتصادية الملحة التي تعاني منها هذه القارة .

ونود أن نؤكد على وجه خاص على المساهمات العديدة لصندوق الامم المتحدة للسكان في برنامج الامم المتحدة المتعلق بالشيخوخة . ويحدد مشروع البحث المعنون "آثار التغيرات الديموغرافية على التنمية : شيخوخة السكان على الصعيد العالمي" ، أدوار وعلاقات ومساهمات المسنين وأسرهم ومجتمعاتهم المحلية في بلداننا النامية . ويرجى منه أن يساعدنا على إعداد البرامج والمشاريع ذات الاهمية الخاصة لتجربتنا في موضوع الشيخوخة - التي لا تتطابق دائما وتجربة البلدان المتقدمة النمو .

ويقوم بتمويل هذا المشروع صندوق الامم المتحدة للسكان ، بالاشتراك مع المنظمة الدولية لمساعدة المسنين ، والجمعية الامريكية للمتقاعدين ، ومركز اس. اس. ام. بريدجس الدولي للشيخوخة .وقد أسهمت الحكومة السويدية مساهمة كبيرة إيضا في هذا المشروع .

ونفخر على وجه الخصوص بأن نضيف إلى هذه النجاحات ، بالإعلان عن إنشاء مركز للشيخوخة في سانتياغو ، بالجمهورية الدومينيكية . وسوف يفتتح المركز بصورة رسمية في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ . وسيقام تحت رعاية مركز اس. اس. ام. بريدجس الدولي للشيخوخة ، وسيكون بمثابة مختبر يقوم باختيار نهج جديدة لتمكين المسنين من تصريف شؤونهم في بلد من بلدان العالم الثالث والتثبت من صحة هذه النهج . والخاصة الاساسية في هذه النهج هى إمكانية تكييفها لتناسب بلداننا أخرى .

وقد علمتنا التجربة أن المهمة الاساسية في النهوض بأوضاع المسنين في الوقت الراهن وفي المستقبل إنما تتمثل في إعادة دمجهم في صلب المجتمع ، فهم إما أن يكونوا مواطنين لهم حقوق ومسؤوليات مناسبة أو لا يكونون كذلك ، وإذا لم يكونوا كذلك فإنهم سوف يشكلون عبئا على الموارد المحدودة للمجتمع في وقت يشهد تنافس الفئات الاخرى على هذه الموارد . ويمكنهم كمواطنين أن يساهموا في زيادة الموارد المنظورة وغير المنظورة ، ومنها على سبيل المثال ما يتمتعون به من تجربة ومعرفة وحكمة سوف تشتد الحاجة اليها في العقود المقبلة .

وإذا ما كان لهذه العملية أن تبدأ ، وجب ان نقنع صانعي السياسة بالاهمية الاستراتيجية لهذا القطاع السكاني حيث ان الامر سوف يقتضي تخصيص بعض الموارد العامة الشحيحة للبرامج ذات الصلة بالشيخوخة . وسوف يكون ذلك مستطاعا بدرجة أكبر من وجهة النظر السياسية إذا ما تحقق النظر اليه على أنه يمثل استغلالا للإمكانات الإنتاجية للمسنين ، ومن ثم استثمارا وليس مجرد انفاق لاغراض الرعاية الاجتماعية .

إننا نعتقد أننا نسير في الاتجاه الصحيح ، فتقرير الامين العام المعنون "أهداف عالمية في مجال الشيخوخة لسنة ٢٠٠١ : استراتيجية عملية" ، يشكل أحدث انجاز لبرنامج الامم المتحدة للشيخوخة . ويحدد التقرير ما هو ممكن عمليا في الوقت الحاضر ، وهو يسعى إلى زيادة فعالية استخدام الهياكل والإجراءات والموارد القائمة . وهو باعث على التشجيع ليس فحسب من حيث مواضيعه المحددة بل أيضا من حيث لهجته العامة . فالتقرير يعلن - بين جملة أمور - أن :

"الاستراتيجيات المستهدفة تشمل أنشطة أساسية تسمح بالتوسع والتعديل أثناء العقد مع اكتساب الخبرات" (A/47/339 ، الفقرة ١٢) .

وهكذا ، نتناول مهامنا بذهن متفتح لاننا إنما نحاول إيجاد الوسائل الناجعة عمليا .

كما توضح وثيقة الاهداف العالمية أننا لا نتعامل مع المسنين على أنهم مادة لقلقنا فحسب ، بل ان التقرير ينظر إلى كبار السن على انهم "يشاركون في التنمية ومستفيدون منها" . أما أهمية الشيخوخة المنتجة فهي ترد ضمنا بين سطور الوثيقة كلها .

إن التقرير مشبع بفكرة ضرورة دمج المسنين في مسار الحياة الاجتماعية . فعلى سبيل المثال ، ينص الهدف رقم ٣ ، على تحديد برامج التنمية التي تحتوي على عنصر بشأن الشيخوخة ، وعلى ادماج موضوع الشيخوخة في اجتماعات الامم المتحدة المشتركة بين الوكالات التي تتناول قضايا مثل السكان والمرأة والمعوقين والشباب والاسرة ، وفي استراتيجيات عقد الامم المتحدة الإنمائي الحالي والمقبل . ويؤكد التقرير مرة أخرى على أن قضايا الشيخوخة ترتبط ارتباطا لا ينفصم تقريبا بكل القضايا الاخرى التي يتعين علينا النضال من أجلها .

يعلن التقرير أن مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية هو نواة لتعاون متعدد القطاعات ، واداة حفازة للتعاون بين القطاعين الرسمي وغير الرسمي ، وانه

يغطي المناطق العالمية الخمس . إن المركز يضطلع بكل هذا العمل بعدد قليل من الموظفين ، غير كاف لمتطلبات اليوم ، وبعيد كل البعد عن أن يكون قادرا على الوفاء بالمتطلبات المتوقعة مستقبلا .

إن هذا المركز أداة هامة في استجابتنا للزيادة في نسبة السكان المسنين . وهو أحد الوسائل التي يمكن أن نصوب بها جهودنا حقا نحو أهدافنا العالمية . ولم يعد بإمكاننا أن نحد من فاعليته . وعلينا أن ننظر إلى ما يقوم به من عمل نظرة جدية وأن نعززه بالموظفين اللازمين للقيام بالأعمال الجليلة التي تنتظره في المستقبل .

هناك الكثير مما ينبغي القيام به لزيادة الوعي العالمي بقضية ارتفاع نسبة المسنين بين السكان وذلك حتى تتوافر الارادة السياسية اللازمة لتخصيص الموارد اللازمة لانجاز هذه المهام . لذا ، فلنبدأ بتلك الخطوات التي هي في مقدورنا الآن .

في الماضي خدمنا سكان العالم المسنين باتخاذ بضعة تدابير استراتيجية مثل اصدار خطة عمل دولية متعلقة بالشيخوخة في عام ١٩٨٢ ، واعتماد الجمعية العامة في عام ١٩٩١ لمبادئ الامم المتحدة المتعلقة بكبار السن . لكن هل من طريقة أفضل للاحتفال بهذه الذكرى العاشرة من إقرار الاهداف العالمية في مجال الشيخوخة لسنة ٢٠٠١ ، واصدار الإعلان المتعلق بالشيخوخة لعام ١٩٩٢ ، تعبيرا عن الامل في بلوغ الإنسانية الرشد ؟

إن هذه التدابير هي التي ستمكنا من أن نقول ، بعد ١٠ سنوات أخرى ، ان خطة العمل الدولية للشيخوخة كانت بدورها خطة منتجة في شيخوختها .

السيد وانغ جاوهوا (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : إن الجمعية العامة للشيخوخة في عام ١٩٨٢ ، وخطة العمل الدولية للشيخوخة قد لعبتا دورا بالغ الاهمية في النهوض بالعمل الخاص بالشيخوخة في الصين وفي العالم ، فضلا عن خدمة

السلم العالمي والصداقة والتضامن والتعاون . ففي العقد الماضي ، وبفضل الجهود التي بذلتها أجهزة الامم المتحدة ووكالاتها ذات الصلة ، اكتسبت قضية شيخوخة السكان مزيدا من الاهمية وحظيت بالاهتمام من جانب بلدان العالم.

إن الجلسات العامة التي تخصصها الجمعية العامة للامم المتحدة للشيخوخة لتقييم العمل الذي تم انجازه في الماضي والتطلع إلى المستقبل ، ستكون حدثا آخر له أهميته التاريخية بالنسبة للشيخوخة ، ومبادرة أخرى تتسم بنفاذ البصيرة والحكمة نسجل بها بدء مرحلة تاريخية جديدة في تطور العمل الخاص بمسألة الشيخوخة في العالم . ونحن نعتقد أن هذه الجلسات الخاصة سوف تجلب حيوية جديدة لقضية الشيخوخة في كل بلاد العالم ، وخاصة في البلدان النامية وتترك أثرا إيجابيا على هذه القضية .

يعد احترام كبار السن وحبهم ومؤازرتهم أحد التقاليد الصينية . وقد دأبت الحكومة الصينية على إيلاء أهمية كبرى لقضية الشيخوخة . إن قرارات الامم المتحدة ذات الصلة بالشيخوخة وخطة العمل الدولية للشيخوخة قد نفذت في الصين ، وحققت انجازات مرموقة .

فقد أنشئت في عام ١٩٨٢ لجنة الصين الوطنية للشيخوخة ، بوصفها آلية وطنية لتنفيذ خطة عمل الشيخوخة . وتبع ذلك إنشاء لجان محلية للشيخوخة فضلا عن عدد من المنظمات ذات الصلة مثل جمعية علم الشيخوخة ، وصندوق الصين للمسنين ، ورابطة جامعات العمر الثالث ، والرابطة الرياضية لكبار السن .

وفي المناطق الريفية ، أنشئت روابط المسنين في ٥٠ في المائة من القرى . وبالتالي أنشئت شبكة على نطاق الامة كلها للمنظمات المعنية بالشيخوخة يعمل بها أكثر من ٠٠٠ ١٠ موظف متفرغ وأكثر من ٠٠٠ ١٠٠ من المتطوعين والعاملين لبعض الوقت ، وهم يقدمون الخدمات لكبار السن من الموظفين .

ووفقا للظروف الفعلية في الصين ولتقاليدها التاريخية والثقافية ، حُدّدت الاهداف الخمسة التالية لمعالجة قضية الشيخوخة وهي تقديم الدعم لكبار السن ، وتوفير الرعاية الطبية لهم ، وتيسير مساهمتهم في النشاط الاجتماعي ، واعطاؤهم الفرصة لمواصلة التعليم مدى الحياة ، وتمكينهم من العيش حياة ممتعة وسعيدة .

وقد حظيت قضية الشيخوخة بعملية إعلامية واسعة النطاق في جميع أنحاء البلد تضمنت إصدار المنشورات والصحف والمجلات والمطبوعات المصورة حول الشيخوخة ؛ وتم القيام بأنشطة شتى للاحتفال باليوم الدولي للمسنين ، وبعيد التسعتين الصيني ، وهو يوم يخصص لاحترام المسنين في الصين ، ومُنح المواطنون المسنون المثاليون جوائز لمساهمتهم في أنشطة المجتمع ، وتم الاحتفاء بالشبان المثاليين الذين أظهروا احتراما خاصا للمسنين .

وأنشئت روابط ومعاهد أكاديمية في ميدان الشيخوخة لإجراء دراسات وبحوث منهجية عن شيخوخة السكان .

وقامت ٣٨ مقاطعة ومنطقة متمتعة بالحكم الذاتي وبلدية بإصدار قوانين محلية لحماية الحقوق القانونية لكبار السن . كما استكملت صياغة لوائح وطنية لحماية حقوق المسنين .

وحُسّن نظام الضمان الاجتماعي على أساس المبادئ المرشدة المنبثقة على الجمع بين الدعم المقدم من المجتمع بمشاركة من كبار السن ، عل أن يستند الدعم الاجتماعي إلى مساهمة المسنين مع إعطاء دور فيه للاسرة والمجتمع . وتم ادخال عقد الاسرة بشأن دعم المسنين في المناطق الريفية على نطاق واسع .

وتشجع الحكومة كبار السن بشكل فعال على المشاركة في التنمية الاجتماعية ، ويضطلع ٣٥ في المائة من المسنين البالغ عددهم ١٠٠ مليون شخص في الصين بدورها في شتى قطاعات المجتمع الصيني .

وتم إنشاء عدد من المرافق الخاصة بكبار السن مثل مراكز الانشطة الملائمة والشقق الخاصة ، ومستشفيات معالجة أمراض الشيخوخة ، والمحلات التجارية المخصصة لاحتياجات المسنين . وخصص لهم ٥٠٠ ٢ مدرسة وأكثر من ٧٠ صحيفة و ٥٠٠ ٢ مصنع للمنتجات اللازمة لهم . ويشارك أكثر من ٣٠ مليونا من المسنين في شتى ضروب الانشطة الرياضية .

وأقيمت اتصالات بمنظمات في أكثر من ٤٠ بلدا في العالم .

وقد حظيت الأعمال التي قامت بها الصين في ميدان الشيخوخة في السنوات العشر الماضية بالدعم والمساعدة من الأمم المتحدة ، وصندوق الأمم المتحدة للسكان ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، وغير ذلك من المنظمات الدولية ،التي أودّ أن أعرب لها ، بالنيابة عن ١٠٠ مليون شخص من المسنين في الصين ، عن خالص شكرنا .

إن الصين ، باعتبارها بلدا ناميا بنيته الاساسية بالنسبة للأعمال المتعلقة بالشيخوخة ضعيفة إلى حدّ ما ، لا تزال تواجه صعوبات عديدة في هذا الميدان . وفي الوقت الحالي ، تجاوز عدد السكان من كبار السن في الصين ١٠٠ مليون شخص ، ويتزايد عددهم بمعدل سنوي يبلغ ٣ في المائة . وطبقا للتوقعات سيصل عدد السكان المسنين في الصين إلى ١٣٠ مليونا بحلول عام ٢٠٠٠ ، أي ما يعادل ١٠ في المائة من إجمالي عدد السكان ، وبذلك تصبح الصين مجتمعا هرما . وبحلول العقد الرابع من القرن الحادي والعشرين ، سيصل هذا الرقم إلى ٣٨٠ مليونا . وهو ما يعادل ٢٥ في المائة من إجمالي السكان وقتئذ . إن المعدّل السريع لشيخوخة السكان في الصين فريدا في العالم . وبهذا المعدل السريع لزيادة الشيخوخة ، والعدد المطلق الضخم للمسنين ، الذين يشكلون نحو ربع المسنين في العالم ، ونحو نصف المسنين في آسيا ، فإننا بحاجة إلى أن نواصل جهودنا في هذا الميدان . ونحن نتطلع بتهلف إلى استمرار المساعدة والدعم من الامم المتحدة والمنظمات الدولية الاخرى .

وبغية تحقيق الأهداف الدولية في مجال الشيخوخة ، فإننا سنحاول انجاز المهام التالية :

- تحسين نظام الضمان الاجتماعي وإيجاد طريقة صينية لدعم كبار السن من شأنها أن تعزز دور الاسرة والمجتمع في شراكة بين الدولة والوحدات التعاونية والمجتمعات المحلية والاسرة ؛

- وضع استراتيجة وخطة عمل في مجال الشيخوخة يتم ادماجهما في خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية من أجل تنفيذهما ؛

- تعزيز العمل فيما يتعلق بوضع تشريعات وطنية للمسنين وبدء حملة تعليمية وطنية لتعزيز الاحترام والمحبة والدعم للمسنين ؛

صوغ سياسات تهدف إلى تعبئة حكمة وخبرة كبار السن ، وإتاحة الفرصة أمامهم للمشاركة بنشاط أكبر في التنمية الاجتماعية ؛

- النهوض بالرفاه الاجتماعي والتربية والخدمات الصحية والانشطة الثقافية من أجل خدمة كبار السن ؛

- إقامة شبكة من الخدمات في المجتمع .

- تعزيز البحث العلمي الخاص بفئة السكان من كبار السن وذلك بهدف توفير خيارات في وضع السياسات .

- تعزيز المزيد من التبادل والتعاون الدوليين في هذا المجال .

وبالجهود المشتركة التي بذلها المجتمع الدولي في السنوات العشر الماضية ، شق العمل الخاص بالشيخوخة طريقا جديدا ، وسيدخل مرحلة جديدة في العقد القادم . تواجه مشاكل اجتماعية متعددة ، بما فيها مسألة الشيخوخة ، العالم برمته والبلدان النامية بخاصة . ونعتقد بأن على المجتمع الدولي أن يولي اهتماما أكبر ويقدم مساعدة فعالة في هذا المجال . وإننا لعلى ثقة بأن على الامم المتحدة الاضطلاع بدور هام في تعزيز التعاون والتبادل الدوليين في مجال الشيخوخة .

ويحدونا أمل صادق بأن ينعم جميع كبار السن في العالم بالضمان الاجتماعي وبنوعية حياة تتحسن باستمرار ، وبأن تكون حياتهم خالية من الهموم وتجري في سلم وسعادة في السنوات الاخيرة من حياتهم .

وأخيرا ، أتمنى للجمعية النجاح التام في هذه الاجتماعات ولجميع المسنين في العالم السعادة والحياة المديدة .

السيد بوركوغلو (تركيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يسرّ وفد بلادي أن يتكلم في الذكرى السنوية العاشرة للجمعية العالمية للشيخوخة واعتماد خطة العمل الدولية .

إن وجود سكان شائخين في العالم ظاهرة واضحة في كل المجتمعات . إنها ظاهرة ديمغرافية واجتماعية واقتصادية وثقافية . وهذه الظاهرة أكثر اتضاحا في البلدان

المتقدمة النمو ، إلا أنها تتزايد أيضا في البلدان النامية . ووفقا للتوقعات ، إن إجمالي عدد المسنين ، الذين هم فوق الستين ، سيبلغ ٦٠٠ مليون نسمة في العام ٢٠٠١ ؛ وسيرتفع إلى ١,٢ بليون نسمة في العام ٢٠٢٥ . ولهذه الظاهرة أثر على الهياكل الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات ، وتثير مشاكل معقدة تقتضي تكييف السياسات والبرامج ذات الصلة .

وتركيا ليست مستثناة من هذه الصورة العامة . إن الوعي بوجود سكان مسنين يصبح أكثر وضوحا ، وهذا يستوقف انتباه المؤسسات ووسائط الاتصال ذات الصلة . وتساهم وسائط الاتصال في زيادة الوعي العام بالموضوع ، وتعمل مراكز الخدمات الصحية وإعادة التأهيل على تنظيم نفسها لهذا الغرض . ويستفيد كبار السن من الحسومات في قطاعات مختلفة من النقل إلى الانشطة الثقافية . وتلقى المبادرات التي يقوم بها القطاع الخاص التشجيع بتوفير الخدمات لكبار السن .

في المجتمع التركي يحظى كبار السن في العادة باحترام شديد . لقد قدّموا إلى تركيا مساهمة قيمة . إن ذلك ، بالاضافة إلى الدور الذي تضطلع به العائلة التركية بوصفها القوة الدافعة للتضامن الاجتماعي يشكلان ذخرا هاما لتركيا وهي تعالج مسائل تتعلق بالمسنين من سكانها .

لقد جرى الاحتفال باليوم الدولي الاول لكبار السن في ١ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٩١ . لقد أتاح لنا هذا اليوم الفرصة للإعلان عن تضامننا مع المسنين ، وساهم مساهمة كبيرة في زيادة الوعي العام الدولي في هذا الصدد .

اتسم العام الماضي أيضا باعتماد مبادئ الامم المتحدة الخاصة بالاشخاص المسنين . وكان الهدف من وراء هذه المبادئ أن تمكنهم من العيش بصورة أفضل خلال السنوات الاضافية التي ينعمون بها الآن .

وفي هذه المرة ، لدينا وثيقتان جديدتان هامتان مدرجتان على جدول أعمالنا . الأولى هي مشروع الاعلان الخاص بالشيخوخة ، وهي تعبر عن الامل برؤية الانسانية تتخذ نهجا ناضجا إزاء هذا الموضوع . وإننا نؤيده . أما الثانية فهي تقرير الامين العام

بشأن الاهداف العالمية الخاصة بالشيخوخة للعام ٢٠٠١ . وهذه الاهداف تؤكد على اتخاذ تدابير على المستوى الوطني ، دون إغفال الحاجة إلى التعاون الإقليمي والدولي . إن وفد بلادي يرحب بهذه الاهداف . وهي ستساعدنا على مواجهة التحدي الذي تطرحه شيخوخة السكان في العالم ، وستكون إطارا للانشطة التي يضطلع بها .

ونود أن نؤكد هنا على أنه يجب عمل كل شيء ممكن كي يتمكن جيل الحكماء من العيش بكرامة هو جدير بها . وينبغي ألا نسمح لانفسنا بأن نهمل هذه الموارد البشرية والخبرة الهائلة التي يمثلها هذا الجيل .

وفي الختام ، أعرب عن الأمل بأن نضطلع بأنشطتنا في تنفيذ الاهداف العالمية بطريقة تكون فيها الانشطة عاملا محفزا للتعاون الدولي .

السيد سوبينو (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود بداية أن أعرب عن تقدير وفد بلادي للامين العام على الملاحظات التي قدمها في وقت سابق بمناسبة الذكرى العاشرة للجمعية العالمية للشيخوخة . وأود أيضا أن أرحب بالتقريرين اللذين أصدرهما الامين العام بشأن هذه المسألة وهما يردان في الوثيقتين A/47/339 و A/46/369 . إن مسألة الشيخوخة مسألة هامة حقا في الواقع وهي بحاجة إلى أن يعالجها المجتمع الدولي معالجة تامة لأن شيخوخة مجتماعتنا تنطوي على آثار هامة وبعيدة المدى على برامج التنمية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية الحالية والمستقبلية . إن هذه الاجتماعات ذات أهمية خاصة لكونها توفر لنا الفرصة للنهوض بالفهم الوطني والدولي للمسائل التنموية والانسانية المتعلقة بمسألة الشيخوخة .

وكما ورد في خطة العمل الدولية للشيخوخة في فيينا ، إن الشيخوخة المطردة لمجتمعاتنا ليست حدثا غير منظور أو غير متوقع وليست نتيجة عشوائية لجهود التنمية الوطنية والدولية . إنها بالاحرى نتيجة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أنحاء العالم وينبغي أن ترافقها استجابات صحيحة بغية ضمان التنمية والنمو المستمرين المتوازنين .

ومؤخرا ، لوحظ في مؤتمر القمة العاشر لحركة بلدان عدم الانحياز أن "التحديات في التسعينيات ستكون صياغة سياسات جديدة والبناء على المبادرات الراهنة التي من شأنها أن تفي بشكل فعّال بالاحتياجات الانسانية للأجيال الحالية والمقبلة" . وبالإضافة إلى ذلك رحبت الحركة بالتوافق في الآراء الذي تُوصل إليه على تعزيز التنمية الانسانية والاجتماعية عن طريق "توسيع نطاق الخيارات وكفالة وتطوير إمكانية الأفراد الكاملة ... وتحسين متوسط العمر المتوقع" .

وفي الوقت الذي نشرع فيه بتعزيز استراتيجياتنا الانمائية الوطنية ، وبينما تحظى برامج تنظيم الأسرة بقبول ونجاح متزايدين ، وبينما تتحسن خدمات الرعاية الصحية لدينا ، ستتطلب الأوضاع الديمغرافية المتغيرة تكييف هذه الاستراتيجيات مع التغيرات . وقد لوحظ في قمة عدم الانحياز أن مسألة السكان لا يمكن بحثها بمعزل عن مسألة التنمية الشاملة بل ينبغي معالجتها كجزء لا يتجزأ منها . فالإسكان والرعاية الصحية والتغذية والعمالة والتوظيف ، علاوة على الضمان الاجتماعي ، ليست إلا أمثلة على المجالات التي ستحتاج إلى التكيف مع التغيرات الديمغرافية ، وذلك في ضوء القيود والاحتياجات المحددة . وسيترتب على ذلك اتباع سياسات لا ترمي إلى تخزين المسنين ولكن إلى ادماجهم في عملية تنمية بلدانهم ، كيما يستفاد من معرفتهم ومهاراتهم ويتاح لهم الشعور دوما بالاعتداد بالنفس والكرامة .

قبل عشر سنوات سلمت الجمعية العالمية للشيخوخة رسميا بأن نوعية الحياة ليست أقل أهمية من طول العمر ، وأن المسنين ينبغي

"أن يمكنوا بقدر المستطاع من التمتع في إطار عائلاتهم ومجتمعاتهم بحياة قوامها الانجاز والصحة والأمن والرضا ، يحظون فيها بالتقدير بوصفهم جزءا لا يتجزأ من المجتمع" . (A/CONF.113/31 ، الفصل السادس ، ألف ، الديباجة ، الفقرة ٣)

ويود وفد بلادي أن يؤكد من جديد هذا الاعتراف وأهمية تنفيذ البرامج التي تيسر استمرار مشاركة المسنين في جميع جوانب حياة المجتمع . وأود أن أشير إلى أن إحدى

توصيات السياسة العامة لخطة عمل فيينا كانت أن تستلهم السياسات والتدابير والإصرار على إعطاء مضمون نوعي ومعنى للسنوات التي أضيفت إلى متوسط العمر المتوقع . ويجب أن تتاح للمسنين من سكاننا فرصة مستمرة للاسهام بما لديهم من معرفة وخبرة متراكمتين بغية الحفاظ على إحساسهم بالهدف والانجاز . وبالإضافة إلى ذلك ، من المفيد للتنمية الوطنية الشاملة أن يكون من الممكن أن تستخدم جميع الموارد البشرية بشكل منتج . وفي هذا الصدد تتيح "الاهداف العالمية في مجال الشيخوخة لسنة ٢٠٠١ : استراتيجية عملية" إطارا مفيدا لدمج المسنين في التنمية .

ويجب علينا بالتالي أن نواصل العمل على تحقيق أهداف خطة العمل الدولية للشيخوخة ، التي لا تشمل زيادة الوعي بمسألة المسنين فحسب بل أيضا ترجمة هذا الوعي إلى الاستجابات اللازمة . وأود أن أوكد أن برامج التنمية في أي مجتمع ينبغي أن تراعي التغييرات الديمغرافية وأن توفر الاستجابات اللازمة . ففي البلدان النامية بشكل عام ، لم تتمكن الهياكل المؤسسية حتى الآن من التلبية الكافية لاحتياجات السكان المسنين المتزايدين . ويلزم إيجاد الموارد لتعزيز هذه القدرة ، إذ من المتوقع أنه بدخول المزيد من أعضاء الأسر قوة العمل سيصبح من الأصعب توفير الرعاية الأسرية التقليدية .

وفي أندونيسيا ، سيمر التشكيل السكاني للأمة بتغيير كبير في المستقبل المنظور . فمجموع عدد سكاننا يبلغ حاليا ١٨٠ مليون نسمة ، وفي عام ١٩٩٠ كانت نسبة من تتجاوز سنهم ٥٠ سنة تبلغ ١١ في المائة ، ومن تتجاوز سنهم ٦٥ سنة حوالي ٤ في المائة . ونتيجة لبرامج تنميتنا الوطنية ، تتحسن مستويات التغذية وتصبح الرعاية الصحية متاحة بشكل أكبر ، حتى في المناطق النائية ، وترتفع كذلك مستويات المعيشة ويرتفع معها متوسط العمر المتوقع ، الذي يصل الآن إلى ٦٠ سنة تقريبا . وكان معدل وفيات الأطفال في عام ١٩٧١ يقدر ب ١٤٣ من كل ٠٠٠ ١ طفل ، بينما كان في عام ١٩٨٨ حوالي ٥٨ من كل ٠٠٠ ١ طفل ، بانخفاض قدره حوالي ٥٩ في المائة . وفي الوقت ذاته ، كان برنامج تنظيم الأسرة الوطني ناجحا للغاية ، إذ انخفض النمو السكاني الوطني إلى

حوالي ٢,١ في المائة في منتصف الثمانينات . ومما يتسم بأهمية خاصة يتعين على صانعي سياستنا الوطنية مراعاته هو أن إحصاء السكان في عام ١٩٨٠ أشار إلى أن ٤٢ في المائة من السكان كانت سنهم أقل من ١٥ عاما . وأفراد هذه المجموعة ، الذين يشكلون أكبر نسبة من السكان ، سيبلغون سنهم التكوينية معا ، وفي النهاية سننتقل من مجتمع معظمه من الشباب إلى مجتمع من المسنين . ولذلك من الاهمية الكبيرة بالنسبة لنا أن نعالج مسألة المسنين .

وفي رأي أندونيسيا أن المسائل المتصلة بتحسين الرفاهة الاجتماعية للمسنين ينبغي معالجتها من قبل هيئة وطنية ، وذلك لضمان مسار عمل موحد ، وبرامج وطنية متكاملة وأنشطة منسقة لتجنب التداخل أو الثغرات . وبمقتضى قرار اتخذه الوزير التنسيقي للرفاهية الاجتماعية ، أنشئ فريق عامل ومنح ولاية مساعدة الوزير في صياغة سياسة شاملة ومتكاملة متعلقة بالشيخوخة . ونحن نرى أن الحكومة والمجتمع يتحملان مبدئيا مسؤولية معالجة المسائل المتصلة بالرفاهة الاجتماعية . وعلى سبيل المثال ، في الوقت الذي اتخذت فيه الحكومة خطوات لتوفير دور للمسنين الذين لا يمكن توفير الرعاية لهم في المنزل ، فإن منظمات المجتمعات المحلية تضطلع بدور ملموس في تقديم الرعاية لهم .

وتشجيعا للرفاهة الاجتماعية للمسنين يقترح الوفد الاندونيسي إيلاء الاهتمام لما يلي : أولا ، إتاحة فرص العمل للقادرين منهم والمحتاجين له ، وفقا لقوانين المجتمع وأنظمته السارية ؛ ثانيا ، توفير التعليم والتدريب ، سواء على شكل نشاط أو كوسيلة لإعادة التدريب على مهن مختلفة ؛ ثالثا ، كفالة أن يكون الضمان الاجتماعي أو ضمان الدخل متوفرا عند الحاجة ، علاوة على دور المسنين ؛ رابعا ، معالجة انخفاض قوة الدخل نتيجة للتقاعد من الخدمة أو الاعتماد على المعاش التقاعدي ؛ خامسا ، سن القوانين والانظمة التي تدعم الرعاية الاجتماعية للمسنين وتحسنها .

وفي الختام ، اسمحوا لي أن أقول أن المجتمع الاندونيسي له تقليد عريق وراسخ في تقديم الرعاية والاحترام للمسنين في مجتمعه ، وإن الرعاية لافراد الأسرة المسنين

تجري بصورة رئيسية داخل المنزل . ونحن نرى أن من الاهمية القصوى الحرص قدر الامكان على تقديم الرعاية للمسنين في إطارالمجتمع الصغير والاسرة لا في مكان غير مالوف ومؤسسي . ومع ذلك ، نحن ندرك أنه مع ازدياد انضمام أفراد الاسرة إلى القوة العاملة ، فإن دور تقديم الرعاية ، الذي تقوم به عادة النساء من أفراد الاسرة ، سيصبح أكثر صعوبة . وفي هذا الوقت سيلزم تدخل المجتمع المحلي لتقديم العون للاسرة ودعم قدرتها على مواصلة تقديم الرعاية بالطريقة التقليدية والاكثر راحة . ومما له أهمية حاسمة ألا نعالج مسائل الشيخوخة فقط من ناحية شكل الرعاية والدعم اللازم تقديمه ولكن كمصدر للمعرفة والحكمة والخبرة يمكننا أن نستفيد منه فائدة كبيرة ونسترشد به . ويتطلع وفد بلادي إلى فرصة مناقشة هذه المسالة مرة أخرى بمزيد من التفصيل في مؤتمر القمة العالمية للتنمية الاجتماعية وفي المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية ، الذي سيعقد في القاهرة في عام ١٩٩٤ .

السيدة فريشيت (كندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : إنه لامتياز كبير بالنسبة لي أن أكون جزءا من هذا الاجتماع العام احتفالا بالذكرى السنوية العاشرة لاعتماد خطة العمل الدولية للشيخوخة . تواجه كل مجتمع وكل فرد حقائق السكان المسنين . ولقد زاد متوسط العمر المتوقع في جميع أنحاء العالم بشكل ملحوظ في السنوات الأربعين الماضية ، وكانت نتيجة ذلك أن الحكومات مطالبة والأفراد مطالبون الآن بمواجهة أوضاع واحتياجات جديدة .

لقد قرأنا باهتمام تقرير الأمين العام بشأن "تنفيذ خطة العمل الدولية للشيخوخة" . ومن الواضح أن معالجة مسألة الشيخوخة تطورت الآن إلى مستوى معين من النضج . ونحن نرحب بالاستراتيجية التي تضع تصورا للعقد المقبل ، وبالوضوح والطريقة العملية اللذين أعد بهما هذا المرشد .

وفي مجال مسائل كبار السن ، تقوم الخبرة الكندية على مشاركة نشطة ومسؤولية اجتماعية . لقد ظلت كندا منذ عام ١٩٨٢ تؤيد بالكامل مبادئ خطة العمل الدولية للشيخوخة ، وتعمل على تطبيقها العملي في البلاد . وبوصفنا مجتمعا نوليي أولوية قصوى لتلبية احتياجات قطاع كبار السن كله ، وبخاصة في مجال الصحة والخدمات الاجتماعية .

في السنوات المعدودة الماضية ، شكل كبار السن وأفراد معنيون آخرون في أنحاء كندا مجموعات ومنظمات معنية بالمسائل المتصلة بالشيخوخة . وحكومة كندا ، شأنها شأن جميع الكنديين ، تدرك أهمية هذا القطاع الديناميي من السكان بالنسبة لمستقبل مجتمعنا ، ولهذا أنشأت الحكومة الكندية منذ ٢٠ عاما برنامجا باسم الآفاق الجديدة "نيو هورايزونز" وهو مخصص لتقديم المساعدة المالية إلى مجموعات كبار السن من الكنديين الذين يخططون ويديرون مشاريعهم الخاصة بهم .

ولقد أضفى تعيين أول وزيرة دولة لشؤون كبار السن في عام ١٩٨٧ مزيدا من الاعتراف بمركز كبار السن في كندا . وكانت مهمة وزيرة الدولة هي أن تمثل في البرلمان مصالح واهتمامات كبار السن . وفي السنوات التي تلت ذلك التعيين زادت المشاورات المثمرة مع كبار السن وممثلي منظماتهم ، ومجموعات المساعدة الذاتية والأفراد الذين يعملون مع كبار السن من الكنديين .

(تكلمت بالانكليزية)

إننا إذ واجهتنا التغيرات الهامة في الاحتياجات الاساسية لسكاننا - عملنا على وضع برامج ، وتعديل قوانين ، وكشف بعض الخرافات التي تؤدي إلى تحيُّز أو سوء فهم . وكما هو مقترح في خطة العمل الدولية ، يمكن أن يكون لهذه البرامج هدف مزدوج . من ناحية ، يمكنها أن تشجع البحث في كيفية مزاولة كبار السن لمعيشتهم ؛ ومن ناحية أخرى ، يمكنها أن تساعد على وضع معايير تعزز وتحسن نوعية الحياة وتساعد على زيادة اعتماد كبار السن على أنفسهم .

في خريف عام ١٩٩١ ، أجرينا أول مسح وطني بشأن الشيخوخة والاستقلال ، شمل ٣٠ ٠٠٠ فرد يمثلون على حد سواء كبار سن الغد الذين تتراوح أعمارهم بين ٤٥ سنة و ٦٤ سنة ، وكبار سن اليوم الذين تبلغ سنهم ٦٥ سنة فأكثر . واختبر المسح طائفة واسعة النطاق من المسائل المتعلقة بنوعية حياة كبار السن واستقلالهم . وستساعد النتائج الحكومات والمنظمات الوطنية والمحلية والأفراد في وضع برامج وخدمات مجددة .

إن الكنديين حساسون إزاء احتياجات وشواغل كبار السن . ونحن نفخر بنظام التأمين الاجتماعي الذي نأخذ به ، والذي يعد أكبر مجال للانفاق على البرامج .

فضلا عن ذلك ، لما كان الاسكان يمثل شاغلا آخر لكبار السن من الكنديين ، نفذنا برنامج المساعدة على التأهيل الاسكاني لضمان الوفاء بمعايير الصحة والسلامة وجعل المساكن أيسر استخداما بالنسبة لهم . وهذا البرنامج يساعد كبار السن - في جملة أمور - على البقاء في منازلهم بقدر الامكان ، ويستجيب لحاجتهم لأن يكونوا مستقلين بالسماح لهم بالبقاء في مجتمعاتهم .

لا يمكن لأحد أن يتجاهل المشاكل التي تواجهها كبيرات السن في مجتمعنا . في عام ١٩٨٨ ، استضافت وزيرة الدولة لشؤون كبار السن وزميلها الوزير المسؤول عن مركز المرأة ، حلقة عمل بشأن الاحتياجات الصحية واحتياجات التأمين الاجتماعي لكبيرات السن ودعما سلسلة من حلقات العمل للمتابعة ومشاريع بحثية تتناول هذه المسألة الهامة .

إن شيخوخة السكان ، جنبا إلى جنب مع المسائل المتعلقة بالسياسة التي تنطوي عليها ، لا تزال تشكل تحديات هامة لكندا . وإن الكنديين يلتزمون التزاما عميقا بتهيئة مجتمع يمكن لكبار السن فيه أن يحققوا إمكانياتهم إلى أقصى حد ممكن ، ويحيوا حياة منتجة مستقلة

السيد كوكان (تشيكوسلوفاكيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إننا نسمع باستمرار أن الشباب ملزمون بمراعاة واحترام المسنين ، وبأن يكفلوا تمتعهم بتقاعد مبجل . ومع أن ذلك حقيقي فإنه ليس السبب الوحيد لاهتمام الذين لا يزالون يتمتعون بالنشاط بالمتقاعدين .

يقول البعض إن المسنين في الحقيقية أشخاص مصابون بحالات عجز سببه كِبر سنهم . وليس هذا هو الحال ، وذلك من ناحية لأن الاعاقة لا تعني بالضرورة العجز - بل العكس تماما - ومن ناحية أخرى إن عمر المسن نفسه ، الذي تحقق طوال حياة مليئة بالعمل والخبرة ، يعد ميزة عند مقارنتهم بالشباب . ولذلك يجب أن يهتم الشباب بعالم المسنين ، ليس فقط انطلاقا من احترام شيبتهم ، ولكن أيضا احتراما لهم بصفتهم مصدر معرفة وخبرة حصلوا عليهما بعد أن دفعوا ثمنا باهظا لهما . فلنتكلم ، كما فعلنا فيما يتعلق بالمعوقين ، عن ضرورة تهيئة فرص متساوية ترمي إلى تحفيز واستخدام إمكانياتهم لمصلحتنا جميا وللمستقبل . ودعونا لا نحيل إلى التقاعد أغلى القيم : المعرفة والحكمة والخبرة .

إن الأمم المتحدة تستحق تقديرنا على جهودها في هذا المجال . وأكثر مساعي العالم كشافة خلال العقد الذي انقضى منذ انعقاد الجمعية العالمية عام ١٩٨٨ بشأن الشيخوخة تستحق التقدير أيضا . لقد أحرز في هذا العقد بالتأكيد تقدم كبير في مجال رعاية المسنين ، مع أن ذلك التقدم كان من الممكن أن يكون أكبر وينبغي أن يكون في المستقبل أكبر وذلك ، في جملة اعتبارات ، لأن سكان العالم تزداد أعمارهم .

خلال فترة السنوات العشر من ١٩٨٣ إلى ١٩٩٣ ، التي نفذت فيها خطة العمل الدولية للشيخوخة ، كان المسنون في اوروبا يمثلون واحدة من أسرع المجموعات الاجتماعية نموا . لقد لوحظت زيادة نسبية ثابتة في أعداد كبار السن وفي شيخوخة

المسنين . وبالنسبة للذين يعيشون في اوروبا الشمالية والغربية ، يشعر بالفعل بالضغوط السكانية ، بينما في جنوب وشرق اوروبا لا يبدأ أثرها الكبير إلا الآن . إننا نواجه نسبا متزايدة من المسنين ونسبا متناقصة من الشبان ، مع التغير الجيلي ؛ ويجب أن نعالج هذه الأمور حتى نوقف المشاكل الخطيرة التي ستنشأ في المستقبل إذا لم نتمكن من أن نغير ثقافتنا ذات التوجّه الشبابي وطريقة تفكيرنا ، وإذا ما واصلنا دفع المسنين إلى التقاعد والتبعية .

إن الجمهورية التشيكية والسلوفاكية الاتحادية ترحب بالأهداف العالمية الثمانية بشأن الشيخوخة لعام ٢٠٠١ على النحو المقترح في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة A/47/339 وتعتبرها أساسا قويا لوضع استراتيجة شاملة للأمم المتحدة في نهجها تجاه المسنين .

خلال عقد خطة العمل الدولية للشيخوخة اتخذ عدد من التدابير الرسمية أظهر تشيكوسلوفاكيا بلدا يهتم بوضع المسنين في المجتمع . وفي نواح عديدة وفقت بين نفسها وهذه الصورة ؛ على سبيل المثال ، في عدد بيوت رعاية المتقاعدين ، كان لتشيكوسلوفاكيا الاشتراكية في ذلك الوقت أفضل سجل في العالم . إلا أن الحقيقة كانت أكثر تعقدا من الصورة التي رسمت أمام العالم الخارجي .

إن الاهتمام بضمان حياة كريمة جديرة بإهمال المسنين ، مع الاخذ في الحسبان أن المسنين اليوم قد عاشوا معظم حياتهم دون أن تتاح لهم الفرصة لتأمين الدخل الذي من شأنه أن يتيح لهم المشاركة على نحو كامل في نواحي الحياة بعد سن التقاعد بدلا من العيش على هامش المجتمع ، جزء أساسي من السياسة الاجتماعية التي تتبعها تشيكوسلوفاكيا اليوم .

لقد اتضح فور حدوث التغيرات الرئيسية التي حدثت في توجه تشيكوسلوفاكيا أن تكيف الاقتصاد مع ظروف السوق له متطلباته ومن شأنه أن يثير عددا من المشاكل الاجتماعية التي لم يكن بمقدور النظام الاجتماعي القديم حلها . وبالتالي ، وتماشيا مع سيناريو الاصلاح الاقتصادي وضع برنامج اصلاح اجتماعي لتوضيح السياسة المتبعة في هذا المجال وتمييزها عن رعاية الدولة عن طريق إعادة مسؤولية المواطنين عن مصيرهم ومصير أسرهم ، وتهيئة ظروف متكافئة للجميع وإلغاء المعاملات التفضيلية غير اللازمة في نظام الرعاية الاجتماعية . ونعتزم أن نقيم نظاما عالميا وموحدا يوفر ، في ظل ظروف سوق العمالة ، للمواطنين العاجزين عن العناية بأنفسهم مستوى متميزا من الرعاية الاجتماعية . وبدلا من الحماية العامة سيتم توفير مساعدة متميزة ومخصصة لمن هم بحاجة إليها بالفعل .

ولتحقيق هذه الاهداف ، اتخذت كل من الجمهورية التشيكية والجمهورية السلوفاكية مجموعة من التدابير التي تنص على زيادة المعاشات التقاعدية واجراء تعديلات منتظمة لها حتى لا تتدنى دون مستوى الدخل الذي يحصل عليه القطاع النشط اقتصاديا من السكان وحتى تتزايد بشكل معقول تبعا لزيادة كلفة المعيشة . ولضمان توفير الرعاية لكبار السن ، اعتمدت الحكومة التشيكية قانونا ينص على منح المخصصات للاشخاص الذين يقومون برعاية من تزيد أعمارهم على ٨٠ عاما ومن يعانون من العجز .

وفيما يتعلق بتوظيف المسنين ، يضطلع بعض الافراد الذين تجاوزوا سن التقاعد بنشاط اقتصادي كبير نسبيا ، وهؤلاء يمثلون ما يقارب ١٠ في المائة من إجمالي عدد السكان العاملين . وبالنسبة للاشخاص الذين يفقدون وظائفهم ، يعتبر قانون التوظيف لعام ١٩٩١ المواطنين البالغين من العمر ٥٠ عاما فاكثر فئة خاصة يجدر الاهتمام بإيجاد وظائف جديدة لها ، وعلى وجه الخصوص منح معاش تقاعدي اذا ما تعذر ذلك .

إن تغير الجو السياسي في اوروبا في بداية التسعينات ، وهو التغير الذي ولّد آمالا في إقامة قارة أكثر تكاملا تتشاطر فيها الامم الخبرات والمثل العليا المشتركة وتكرس جهودها في نفس الوقت للحفاظ على تراثها الثقافي الخاص بها ، يمثل تحديا وفرصة في الوقت ذاته لوضع نظم إبداعية للرعاية الصحية والاجتماعية وإقامة تعاون أوثق بين المهنيين القادمين من خلفيات عديدة متباينة وإجراء بحث موضوعي على الصعيد الوطني في المجالات التي كانت تعتبر في الماضي حساسة للغاية من الناحية السياسية .

إن صحة الاقتصاد ومستوى المعيشة العام والحالة المعنوية العامة السائدة في المجتمع عوامل طالما حددت المواقف المتخذة إزاء رعاية كبار السن ، ويجوز أنه كان من السهل في سياق الماضي فهم الإهمال وسوء المعاملة اللذين عانى منهما كبار السن . وفي المستقبل لن يكون بالإمكان تبرير تجاهل الاحتياجات الخاصة لكبار السن أو اتباع سياسة تنفيهم الى المؤسسات عندما تتزايد طلباتهم الى حد يعتبر مفرطا . إن الرفاهية المتزايدة في العديد من البلدان الاوروبية التي تتفهم على نحو أفضل أفراد المجتمع غير القادرين على مساعدة أنفسهم وتلتمس نهجا أكثر ايجابية تجاههم ينبغي أن تشجع على تطوير نظم متكاملة للرعاية والاهتمام يسهل الوصول إليها .

يشكل المسنون بصفة خاصة أقل قطاعات السكان قدرة على الدفاع عن النفس . فمن بين آلاف اللاجئين المشردين في اوروبا كان العاجزون أكثر الفئات تضررا فهم إما حصلوا على قدر ضئيل من المساعدة أو لم يحصلوا عليها على الاطلاق . ويمكن لكوارث أخرى مثل الكوارث الطبيعية والمجاعة أن تتسبب في تدهور ظروف المعيشة والقضاء على الروابط الانسانية . وفي هذه الحالة أيضا سيكون المسنون الاكثر تضررا .

وفي ظل هذه الظروف ، من الضروري اتخاذ تدابير خاصة لضمان تقديم المساعدة الكافية الى أكثر الاشخاص تضررا . وحيث أن للمسنين احتياجات خاصة يجب تنفيذ نُهج محددة .

ووفد تشيكوسلوفاكيا ، تمشيا مع التقاليد الانسانية التي طالما اتبعها ومراعاة لخطة العمل الدولية للشيخوخة ، يرى أن الوقت قد حان لأن يبدأ المجتمع

الدولي التفكير في إنشاء نوع من شبكة الطوارئ الدولية للمسنين . والهدف من إنشاء هذه الشبكة مساعدة مجموعات السكان حينما يتأثر المسنون بسبب تغير غير متوقع وجذري في ظروفهم وحينما تتداعى الانظمة السياسية والاقتصادية القائمة .

ويمكن للدول الاعضاء المتضررة في الامم المتحدة وغيرها من الدول الاعضاء والمنظمات المحلية والوطنية والاقليمية والحكومية الدولية وغير الحكومية والافراد والمجموعات التي لا تمتلك صفة رسمية أن تشارك في هذه الشبكة . ويمكن لصندوق الإغاثة الطارئة الدولية للمسنين العمل في إطار الشبكة للمساعدة في تغطية نفقات هذا العون .

إن المجتمع الدولي ملزم بحماية حياة الفئات الضعيفة في المجتمع التي تعيش في ظل ظروف محددة وإيجاد وسيلة فعالة للتعاون الدولي في هذا المجال . ولا بد من إعطاء الاولوية القصوى لاكثر المجموعات ضعفا .

السيدة جيلس (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسرني سرورا بالغا أن أمثل استراليا في هذه الجلسات الخاصة للجمعية العامة التابعة للامم المتحدة المكرسة للشيخوخة .

حدثت في السنوات العشر الماضية منذ أن اعتمدت المنظمة خطة العمل الدولية للشيخوخة تطورات كبيرة في العديد من جوانب السياسة الاجتماعية المعنية بكبار السن في استراليا . وقد تمت كل هذه المبادرات في إطار استراتيجية العدالة الاجتماعية التي وضعتها الحكومة الفيدرالية والتي تستند الى أربعة مبادئ أساسية هي : التوزيع المنصف للموارد الاقتصادية ، والمساواة في الحقوق المدنية والقانونية والصناعية ، والحصول بشكل عادل ومتساو على الخدمات الاساسية مثل السكن والصحة والتعليم ، وإتاحة الفرصة لتطوير قدرات الفرد ومشاركته في المجتمع وفي صنع القرار .

تحظى اشتراكية العدالة الاجتماعية باهمية خاصة بالنسبة لكبار السن . فاستقلال وحقوق كبار السن في استراليا ، سواء على صعيد الفرد أو المجموعة ، أكثر عرضة للتهديدات من بقية أفراد المجتمع . وهذا الضعف وما ينشأ عنه من احتياجات لكبار السن ، وليس العمر وحده ، هما الاساس الذي تستند اليه التنمية السياسية في استراليا .

وتتفق استراتيجية العدالة الاجتماعية تماما مع مبادئ خطة العمل الدولية للشيخوخة وهي تحقيق الاستقلال والمشاركة والرعاية وتحقيق الذات والكرامة . وهذه المبادئ توفر إطارا لاستعراض السياسات والبرامج المتعلقة بكبار السن في استراليا في السنوات العشر الماضية . وهي تمثل أيضا أساسا لتطلعاتنا في المستقبل .

وحيث أن استراليا ينظر إليها دوما بوصفها بلدا فتيا ، تضطلع هذه الجمعية العالمية بعمل هام على نحو خاص في توجيه الاهتمام لكبار السن الاستراليين . إن كبار السن الاستراليين أسرع قطاعات السكان نموا . فمنذ انعقاد الجمعية العالمية للشيخوخة في عام ١٩٨١ ازداد عدد الاستراليين الذين تبلغ أعمارهم ٦٥ عاما ونيفا بما ينيف عن نصف مليون أي بنسبة ٣٥ في المائة .

وإذ نتطلع قدما صوب العقد المقبل ، من المتوقع أن السكان البالغين من العمر ٦٥ سنة فأكثر سيزدادون بنسبة ٢٢ في المائة ، ليصل عددهم الى ٣,٤ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٠١ . وسيشكل عدد المسنين ١٢ في المائة من إجمالي تعداد السكان في استراليا . ومن الناحية الديمغرافية ، هكذا تحتل استراليا الموقع المتوسط للأمم المسنة .

ثمة سمتان للسكان المسنين في استراليا تستأهلان ملاحظة خاصة . أولا ، إن عددا كبيرا من الذين ولدوا ما وراء البحار في البلدان غير الناطقة باللغة الانكليزية والذين هاجروا الى استراليا في سنوات ما بعد الحرب قد بلغوا الآن سن الشيخوخة . وهم يضيفون الكثير الى التنوع الثقافي والاجتماعي للمسنين في استراليا . ثانيا ، السكان الاصليون وأهالي جزر مضيق "توريس" عنصر مكون متميز آخر للمسنين الذين تقدر مجتمعاتهم تقليديا أيما تقدير دور المسنين ، والذين يعانون الآن من ضغوط عديدة في عالم متغير .

إن السنوات العشر الاخيرة في استراليا كانت بالفعل عقدا للعمل . والتقرير المرفق بهذا البيان يقدم سجلا مفصلا للعديد من المبادرات التي اتخذتها الحكومة الاتحادية ، وحكومات الولايات والمقاطعات ، والمنظمات الطوعية والمسنون أنفسهم .

ولا يسعني إلا أن اختار بعض هذه الانجازات العديدة التي تظهر كيفية تطوير وتطبيق مبادئ خطة العمل الدولية في استراليا .

يعتمد الاستقلال الذي هو موضوع المجموعة الاولى من المبادئ الخاصة بالمسنين على ثلاثة شروط رئيسية : توفر الدخول الكافية ، والسكن الذي لا يوفر المأوى فحسب ولكن البيئة الامنة والداعمة للمعيشة اليومية والوصول الى نفس مجال الانشطة كالآخرين في المجتمع .

والمعاش التقاعدي هو حجر الزاوية للاستقلال الاقتصادي للمسنين الاستراليين . إن توفير الدخل التقاعدي الكافي هدف مركزي لسياسة التأمين الاجتماعي الاسترالية وهناك قبول عام في المجتمع بأن الراتب التقاعدي حق يعترف بالسنوات التي أسهم فيها الناس في تنمية الأمة وسيواصلون القيام بذلك .

ولكفالة التوفر المستقبلي لترتيبات الدخل التقاعدي وتهيئة اختيارات أكبر للمسنين الاستراليين ، أدخلت إصلاحات هامة على بضعة مجالات من أحكام التأمين الاجتماعي . وبغية مد المعاشات التقاعديدة الوظيفية ، قُدم رسم ضمان المعاش في عام ١٩٨٩ بالاقتران باتفاق الاجور واتفاقات العلاقات الصناعية مع الموظفين والنقابات .

وهذه التدابير مجتمعة ستؤمن دخلا تعويضيا أكثر كفاية عند التقاعد وستوفر اختيارا أكبر في التخطيط لأساليب الحياة التقاعدية . وعلى وجه الخصوص ، حدثت زيادات هامة في شمول المعاشات التقاعدية للنساء في السنوات الاخيرة .

والمجموعة الثانية من مبادئ خطة العمل الدولية تركز على المشاركة عن طريق مشاركة كبار السن في رسم السياسة الحكومية ودعم المنظمات الاجتماعية . فمكتب الكمنولث للمسنين الواقع ضمن وزارة الكمنولث للصحة والاسكان والخدمات الاجتماعية قد أنشئ في عام ١٩٨٦ لتنسيق التشاور مع المنظمات الاستهلاكية الرئيسية . وهيئات التشاور الرئيسية هي الآن المحافل الاستهلاكية للمسنين في كل ولاية ومقاطعة . وهذه تتألف من الأفراد المختارين من تشكيلة واسعة من مجموعات كبار السن ، بما في ذلك اتحادات أصحاب المعاشات التقاعدية ومعاشات العجز ، ومجالس المسنين ، والمنظمات العرقية وتجمعات الخدمات الطوعية ، ومجتمعات السكان الاصليين وأهالي مضيق توريس الجزريين ، ورابطات المعيلين ورابطة مرض التسهايمر ، ورابطة النساء الريفيات .

وعلى مدى العقد الماضي ، أنشأت عدة حكومات للولايات وحدات خاصة بالمسنين تدعمها لجان استشارية متنوعة يمثل فيها كبار السن* .

إن كبار السن يشاركون في المنظمات الطوعية مشاركة واسعة النطاق . وقد اعترف بدور المنظمات الطوعية في الوفد الاسترالي الى الجمعية العالمية لسنة ١٩٨١ ، الذي تضمن ممثلين عن المجلس الاسترالي للمسنين ورابطة علم الشيخوخة الطوعية . ولقد أسهمت مشاركة المنظمات الطوعية إسهاما كبيرا في تحقيق أهداف خطة العمل الدولية للشيخوخة .

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد مونغبي (بنن) .

ويوفر العديد من هذه المنظمات فرصا للخدمة التطوعية للمجتمع ، والحكومة الاتحادية وحكومات الولايات على حد سواء تمول المنظمات الاجتماعية المستحقة لدعم أنشطتها الطوعية . ومن بين المجموعات التي تتلقى الدعم بموجب برنامج دعم المنظمات الاجتماعية الذي تموله الحكومة الاتحادية كل من المجلس الاسترالي للمسنين وإتحاد أصحاب المعاشات التقاعدية ومعاشات العجز ورابطة مرضى التسيهايمر ، ورابطة المعيلين الوطنية التي شكلت مؤخرا . وقد تمكنت الحكومات من إنشاء شبكة نشيطة وفعالة للنساء والمسنات ومركز عمل لكبار السن للأنشطة الاجتماعية مثل استخدام المسنين للادوية بالطريقة الصحيحة .

ويجري التسليم بقيمة المشاركة في المنظمات فيما يتجاوز استراليا ، ونشأت بضع أقنية للتبادلات الدولية مثلا ، مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية . وقد مثّل المسنون الاستراليون منظماتهم في العديد من الاجتماعات فيما وراء البحار . وفي عام ١٩٩٢ تضمن هذا التمثيل الاتحاد الدولي لمجلس المسنين في الهند والاتحاد الدولي لرابطات المسنين في اسبانيا .

إن مبادئ خطة العمل الدولية المتصلة برعاية المسنين توجه توجيها قويا صوب تنمية الرعاية الاجتماعية ، وهو توجه تتشاطره السياسة الاسترالية في هذا المجال .

ولقد شرعت الحكومة الاتحادية في استراتيجية لاصلاح الرعاية لفترة ١٠ أعوام في عام ١٩٨٤-١٩٨٥ . واستراتيجية الاصلاح هذه تركز على توفير الخدمات في إطار المنزل حتى يبقى كبار السن أطول فترة ممكنة من الاستقلال . وهذا النهج يتمشى مع الاحتياجات والرغبات التي عبر عنها كبار السن أنفسهم والذين يقومون برعايتهم .

وأهداف استراتيجية الاصلاح معنية بتوفير الوصول المنصف الى أصح رعاية تتفق مع الاحتياجات المقيّمة الفردية الاستخدام الفعال للموارد المتاحة . ولتحقيق هذه الاغراض حُددت أهداف السياسة لاجراء تغييرات في توازن الرعاية بين الرعاية الاجتماعية والمنزلية ، وفي إطار الرعاية المنزلية نفسها بين بيوت رعاية المسنين ونُزل المسنين .

وقد تم الاضطلاع باستعراض لنصف الفترة لاستراتيجية الاصلاح في عام ١٩٩٠-١٩٩١ . وقد أفاد الاستعراض بأنه قد تم تحقيق تقدم ملحوظ في تحويل نظام رعاية المسنين في استراليا من نظام جائر وغير فعال وغير متوازن الى نظام أكثر إنصافا وفعالية ويوفر مزيدا من التوازن في الرعاية .

ومن مبادرات البرنامج الاساسي الذي أعاد تشكيل برامج رعاية المسنين في استراليا إنشاء أفرقة تقييم متعددة التخصصات لرعاية المسنين . وفي السنوات الخمس الاولى من استراتيجية الاصلاح تضاعف تمويل خدمات الرعاية المنزلية والاجتماعية بالارقام الحقيقية .

إن جميع برامج رعاية المسنين تُسلم بالاحتياجات الخاصة لمختلف مجموعات المسنين . وهذه المجموعات تتضمن كبار السن من غير الناطقين بالانكليزية ، والاهالي الاصليين وأهالي جزر مضيق توريس ، وكبار السن في المناطق الريفية والنائية والمصابين بالخبل . والاستراتيجيات الرامية الى تشجيع الوصول الى خدمات الحياة العامة تتضمن توفير المعلومات بلغات المجتمعات المحلية وتدريب الموظفين على تطوير الوعي بمختلف الممارسات والقيم الثقافية .

لقد شرعت الحكومة الاتحادية بخطة عمل وطنية لفترة خمسة أعوام لرعاية المصابين بالخبل ، لتقديم المساعدة الخاصة للمصابين بالخبل والقائمين برعايتهم . وهدف خطة العمل تعزيز قدرة جميع برامج رعاية المسنين على الوفاء باحتياجات هذه المجموعة من الناس . وسيجري دعم مزيد من التطورات في مجال الضرائب وجعل الخدمات في تناول اليد والتعليم الاجتماعي والتدابير التي تكفل نوعية الرعاية والبحث والتقييم والسياسة والتخطيط . وقد تم توزيع نسخ من هذه الخطة على الجمعية .

أنتقل الآن بتركيزي من الضعفاء من المسنين الى المجموعة الاوسع نطاقا من كبار السن النشيطين ، وهي ، في من الـ ٧٠ ، الغالبية الساحقة من الاستراليين ، لبحث المجموعة الرابعة من مبادئ خطة العمل الدولية . تحقيق الذات لكبار السن يأتي من نفس مجموعة اهتمامات وأنشطة المجتمع بأسره - من الفرص التعليمية والثقافية والروحية والترويحية .

يتجلى مستوى الاهتمام بهذه الفرص في استراليا في استفسارين برلمانيين حدثا مؤخرا . والتقرير الخاص بالاستفسار الاول المعنون "هل التقاعد يجري على نحو سليم" ؟ ، ركز على التدابير التي ساعدت كبار السن على مواصلة دورهم النشط في الشؤون الاجتماعية ، كما يتيح إسداء المشورة والخيارات التي نهضت بالاستخدام النشيط والإيجابي لوقت الفراغ . وقد فُحصت أيضا الفرص التي تتيح أكبر قدر من المشاركة في العمل التطوعي المستمر و/أو العمل المستمر بأجر .

والتقرير الثاني ، المعنون "توقعات الحياة : زيادة خيارات القرن الحادي والعشرين" ، أكد أنه قد أحرز الكثير في دعم استقلال ورفاه كبار السن الاستراليين . وقد عالج الكثير من التغييرات الهيكلية والفلسفية المعاصرة التي يواجهها المجتمع الاسترالي في أسلوب العيش وأنماط استخدام الوقت ، والتي تسهم في النقاش الدائر حول معنى الشيخوخة الناجحة في استراليا .

وإن أحد الامثلة المحددة على الطرق التي يأخذ بها كبار السن زمام المبادرة بأنفسهم نمو جامعة العمر الثالث في استراليا . إن جامعة العمر الثالث المنشأة في عام ١٩٨٤ في استراليا نتيجة مبادرة للمساعدة الذاتية بالكامل . وفي منتصف عام ١٩٩٢ ، كانت تلك الجامعة تعمل عن طريق ١٠٠ حرم جامعي مستقل ، فيها حوالي ٠٠٠ ١٦ عضو .

والمثال الآخر الذي يسرني كثيرا أن أقدمه الى هذه الجمعية العالمية هو الاحتفال الناجح بيوم الامم المتحدة الدولي للمسنين في جميع أنحاء استراليا في ١٩٩١ و ١٩٩٢ . وقد أتاح هذا فرصة خاصة جدا لتبيان مساهمة المسنين في المجتمع المحلي . وقد أصدر تقويم بالانشطة الخاصة باليوم الدولي للمسنين ، وهو يوفر تفاصيل الانشطة التي يهتم بها كبار السن طوال السنة المقبلة ويحدد فرص المشاركة في مجموعة واسعة من الانشطة والكثير منها يركز على تفاعل الاجيال .

والمجموعة الخامسة والاخيرة من مبادئ خطة العمل الدولية لعلها الاهم وتشكل أساس جميع الاعمال التي ذكرتها حتى الآن . وتهتم هذه المبادئ بكرامة جميع كبار السن ، وحماية حقوقهم في تكافؤ الفرص دون تمييز على أساس السن .

وقد اتخذت الحكومة الاسترالية عدة خطوات من أجل الدفاع عن كرامة المسنين . وقد ضمنت المبادرات التي اتخذت في مجال حقوق المستعملين أن يتمتع كبار السن في مرافق الرعاية السكنية ، والذين يتلقون خدمات اجتماعية بنفس الحريات الأساسية كغيرهم في المجتمع ، بما في ذلك الاحترام الكامل لكرامتهم ومعتقداتهم واحتياجاتهم وشؤونهم الخاصة ، والحق في اتخاذ القرارات الخاصة برعايتهم ونوعية حياتهم . ولاستراتيجية حقوق المستعملين في الرعاية السكنية خمسة مكونات : ميثاق ، واتفاق بين المشّغل والساكن ، ووحدات للشكاوي ، وخطط لزائري المجتمع المحلي وخدمات الدعم .

وأريد بصفة خاصة أن ألقي الضوء على خطط الزائرين الاجتماعيين . لقد نفذت هذه الخطط لتحسين نوعية الحياة لسكان بيوت الرعاية والنُزل للمسنين الذين ليست لديهم اتصالات منتظمة بالمجتمع المحلي . وغالبية زوار المجتمع المحلي من كبار السن ، ولكن مجموعة واسعة من مختلف مجموعات الاعمار تشارك في هذه الخطط . ويعمل هؤلاء الزوار على نحو تطوعي ويتلقون المدفوعات الكفيلة بتغطية نفقاتهم . وقد حظيت هذه الخطة بتأييد السكان ، والزائرين وموظفي بيوت الرعاية على حد سواء .

وبالنسبة لكبار السن الذين يعيشون في المجتمع المحلي ، إن المجال الرئيسي الذي يسعون فيه لمواجهة امتهان كرامتهم المتصور يكون من خلال مكافحة التمييز على أساس السن . ويوضع تشريع يتعلق بالتمييز على أساس السن على المستوى الفيدرالي ومستوى الولاية . وقد أنشأ النائب العام الفيدرالي قوة عمل لمكافحة التمييز على أساس السن بغية وضع تشريع مناهض للتمييز في مجالات تقع تحت مسؤولية الكمنولث . وإن اللجنة الاسترالية لحقوق الانسان وتكافؤ الفرص تشارك أيضا بدور نشيط في النهوض بالتغيير في هذه المجالات وللإعراب عن التزامات استراليا بموجب اتفاقيات منظمة العمل الدولية وتوصياتها . وسيقدم التغيير التشريعي في هذا المجال اعترافا رسميا بالتغيرات في مواقف المجتمع تجاه التقاعد والاتفاقيات الاجتماعية القائمة على أساس السن ، وسيفتح الطريق أمام إحداث تغييرات أخرى في المواقف والممارسات .

تدعو خطة العمل الدولية للشيخوخة المجتمع الدولي الى تحسين حياة كبار السن حتى يتمكنوا من التمتع في سنوات عمرهم المتقدمة بالسلم والصحة والأمن . وتبعث المنجزات المحرزة في تحقيق أهداف خطة العمل في استراليا على مدى العقد الماضي على الفخر لي شخصيا وللحكومة الاسترالية وكل الاستراليين الذين أسهموا في تحقيق هذه النتيجة . وتحظى جهود كبار السن على أساس فردي ومن خلال العديد من منظماتهم المختلفة بتقدير خاص .

وتولد منجزات السنوات الاخيرة الامل في إحراز مزيد من التقدم في المستقبل . وإنني واثق من أن إعادة تأكيد التزام استراليا بمبادئ خطة العمل الدولية للشيخوخة ستضيف اهتماما مجددا وطاقة جديدة الى تفكيرنا ونشاطنا وستحقق التحسينات المستمرة في رفاه كبار السن .

وإنني إذ أعلن هنا في نيويورك التزام استراليا بمبادئ خطة العمل ، يصدر نفس الالتزام من جانب الوزير المسؤول عن خدمات المسنين والاسرة والصحة ، السيد بيتر ستيبلز ، في مبنى البرلمان في كانبيرا ، عاصمة استراليا . ويجتمع اليوم السيد ستيبلز مع محافل المستهلكين الوطنية لصالح المسنين وسيطلب اليها القيام بمهمة وضع أهداف جديدة لعام ٢٠٠١ ، وفقا لخطة العمل الدولية للشيخوخة . ولا يمكن لاية مجموعة أن تكون مجهزة بشكل أفضل للقيام بهذه المهمة . وستضمن نتيجة مداولاتهم بكل تأكيد التحقيق المستمر لمبادئ خطة العمل الدولية للشيخوخة لصالح الجميع .

السيدة بيري (الولايات المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

يشرفني أن أتكلم في هذه السلسلة الخاصة من اجتماعات الجمعية العامة الخاصة بالشيخوخة ، احتفالا بالذكرى السنوية العاشرة للجمعية العالمية للشيخوخة .

وباعتباري مفوضة لشؤون الشيخوخة في الولايات المتحدة ، فإنني مسؤولة عن النهوض باستقلال وكرامة كل كبار السن في بلدنا . وحكومتنا ملتزمة بأن تضمن الاثر الإيجابي لبرامجنا على حياة كبار السن ، وأسرهم وجيرانهم ، بهدف إبقاء كبار السن في منازلهم وفي المجتمع المحلي أطول فترة ممكنة . وأعتقد أن على الحكومة

والمنظمات والافراد ، على المستوى التطوعي وفي القطاع الخاص ، مسؤولية ودورا من أجل ضمان تلقي كبار السن للمساعدة التي يحتاجون إليها .

وأود أن أتحدث بإيجاز بالغ عن الحملة الوطنية لرعاية المسنين ، المبادرة الكبيرة التي تتعلق بالشيخوخة والتي بدأتها حكومتنا في السنة الماضية وقد تكلم عنها الوزير سوليفان في مرحلة سابقة . إن المبادئ التي تستند إليها الحملة الوطنية لرعاية المسنين تتصل بنا جميعا الذين نواجه الآثار العالمية للشيخوخة . إن هذه الحملة دعوة الى العمل لتوسيع نطاق قاعدة المشاركة الاجتماعية والالتزام بمساعدة المسنين الضعاف اليوم .

إننا نركز بصفة خاصة على المعاقين جسديا وعقليا ، والمعزولين اجتماعيا ، والذين يعيشون وحدهم ، والريفيين ، وذوي الدخل المنخفض والاقليات . إننا نشجع كل المنظمات والافراد ومنهم الذين لا يعملون تقليديا مع المسنين على أن يشاركوا بنشاط في وضع حلول للحاجات الملحة للمسنين الضعفاء اليوم وعلى أن يساعدوا في الإعداد للعدد المتزايد من كبار السن الذين سيتعرضون للخطر في السنوات المقبلة .

وقد وجدنا أنه توجد موارد في حالات كثيرة لم تستغل داخل المجتمعات المحلية . وهي تتحقق عن طريق العمل الجماعي ، والدعوة وبناء الائتلاف ، والمشاركة الاكبر والدعم من جانب المجتمع كله .

ونحن نعترف بأن الحكومة ، على كل مستوياتها ، لا يمكنها أن تتحمل العبء بمفردها . هناك حاجة ماسة للغاية ، ومواردنا العامة لها حدود وعليها عبء كبير . وبازدياد عدد السكان المسنين الضعاف لن تكون الموارد العامة كافية لتلبية الطلب المتزايد . ولهذا يجب علينا أن نعطي أولوية لتوسيع نطاق قاعدة دعم المسنين الضعفاء والالتزام بهم . ولهذا أيضا نشجع اضطلاع المجتمع بالعمل الجماعي والدعوة لصالحهم .

والحركة الاجتماعية لتشجيع رعاية المسنين تبنى على أساس تراث أمتنا في مجال توفير الرعاية ، وهذا من سمات أسرنا الأمريكية ، وليبعث الأمل في ملايين الأمريكيين الذين يعيشون بمفردهم دون زوجات أو أزواج أو أقارب . وتعمل المجتمعات المحلية المكونة من القطاع الخاص والمنظمات الطوعية والمتطوعين والقادة الدينيين والمسنين أنفسهم وغيرهم على مساعدة المسنين المعرضين للمخاطر في الأمة كلها في ظل الحملة الوطنية لرعاية المسنين .

وتوفير الخدمات المجتمعية والمنزلية سيواصل تشكيل تحد يواجه أمتنا مع ازدياد عدد مسنينا . ونرى أن الحركة الاجتماعية لرعاية المسنين تدعم من يتولون رعاية الأسرة وتعززهم ، وهي نواة لوضع سياسة اجتماعية عامة تكفل الكرامة الانسانية لجميع الأمريكيين عندما نتقدم في العمر . ومن خلال الحملة ، نبدأ حركة اجتماعية وطنية لبناء دعم للمسنين الضعفاء في أمتنا والالتزام بهم .

والحملة الوطنية لرعاية المسنين تمس عصبا مستجيبا في أمتنا كلها بازدياد عدد الأفراد الذين يصبحون على وعي باحتياجات المسنين الضعاف الحاليين ، وكذلك بالتحدي الذي يواجهنا مستقبلا . وينضم المزيد من الناس الى الحملة كل يوم ، وهناك حماس وطاقة يمثلان دعما جديدا للمسنين الضعفاء من شعبنا والتزاما جديدا بهم .

وكما نعلم ، يريد كل المسنين أن يشعروا بالأمن وبأنهم محبوبون وبأن هناك رغبة فيهم وحاجة إليهم . وجميع المسنين يريدون العيش في كرامة . وهذا كل ما تحاول الحملة الوطنية لرعاية المسنين أن تفعله ، أن تهيئ بيئة يمكن للمسنين فيها أن

يتلقوا الدعم الذي يحتاجون إليه لمساعدتهم على صيانة استقلالهم وكرامتهم في شيخوختهم .

وأنا أقدر بإخلاص هذه الفرصة ، فرصة إشراككم معي في هذه الأفكار . وقد كان من دواعي الشرف العظيم أن أدلي ببياني في الجمعية العامة اليوم .

السيد ميفسود - بونيسي (مالطة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : كلنا نعي أن من أهم الظواهر في القرن العشرين الزيادة الهائلة في عدد المسنين ونسبتهم . وتشكل شيخوخة السكان تحديات فريدة لكل مجتمع لأنها تختلف عن المتغيرات الأخرى لنمو السكان فهي ليست عرضة للتغير ولا يمكن تعديلها بسهولة . وبالتالي ، يجب أن تركز كل حكومة اهتمامها على القضايا التي تنبع من الشيخوخة وليس على قدرة تلك الحكومات على تغيير العملية الأساسية لها .

وبمرور الوقت ، تتجلى عملية التغير الاجتماعي والديمغرافي في مالطة في التغير العام في مواقف الأفراد ومواقف المجتمع كذلك بصفة عامة . والمسنون ، بصفتهم مكونا دائم التزايد في المجتمع ، تأثروا تأثرا كبيرا بصدى نجاحهم . ونتيجة لتدني معدلات المواليد الذي اقترن بزيادة معدلات العمر المتوقع ، من المتوقع للنسبة المسجلة للمسنين في مالطة ، وهي ١٤ في المائة حاليا ، أن تستمر في الزيادة بانتظام ، بحيث يزيد عمر كل شخص من أربعة أشخاص عن ٦٠ عاما خلال الربع الأول من القرن القادم .

وهذه الزيادة المتوقعة في الأرقام المطلقة وفي نسبة المسنين والطاعنين في السن ستحدد الطلب على المخصصات المصممة لتلبية احتياجات الشخص المسن في كل مراحل احتياجاته .

وتصبح القضية أكثر تعقدا عندما نأخذ في الاعتبار أن الدور التقليدي للأسرة في الرعاية اليومية لأعضائها المسنين ودعمهم يتعرض لتهديد خطير بخضوع هذه الوحدة الاجتماعية الأساسية لمختلف الضغوط الاقتصادية والاجتماعية والنفسية .

وبالاضافة الى ذلك ، نظرا الى الظواهر المتزامنة للتصنيع والتحضر والأخذ بأساليب الحياة الحديثة ، علاوة على العوامل الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية الأخرى التي لها أثر مباشر على بنية الأسرة ووظيفتها ، يصبح من الواضح أن احتياجات

المسنين الضعفاء لم يعد من الممكن تلبيتها بفعالية عن طريق الاسرة بمفردها دون دعم من البرامج والخدمات المتخصصة للقطاع العام . ومن المهم أن نلاحظ أن هذه الخدمات يجب أن تكمل رعاية الاسرة لا أن تستبدلها أو تحل محلها . ولئن كانت الحكومات تحاول تدعيم وتعزيز الدور التقليدي للاسرة المتمثل في توفير الرعاية للمسنين ، فيجب عليها في نفس الوقت أن توفر نظم تقديم الخدمات العامة للمسنين الذين لا يستطيعون الاعتماد على أنفسهم ولا على أسرهم .

واذا كان للحكومات أن تنظر الى النسب المتزايدة للمسنين داخل مجتمعاتهم من وجهة نظر ايديولوجية دولة الرفاهة فمن شأن الحالة أن تصبح أكثر تعقدا بالنسبة للدولة وغير محتملة بالنسبة للمسنين الذين لن ينظر إليهم بالتالي إلا بوصفهم عبئا يتحمله المجتمع .

وعلى ضوء التغيرات في هيكل الاسرة وأدائها لوظائفها من ناحية ، والتحديات والقضايا الناتجة عن الزيادة السريعة في المسنين من جهة أخرى . تعتقد حكومة بلدي اعتقادا جازما أنه لا يمكن إيجاد حل إلا اذا حدث تحول جذري في السياسة الاجتماعية من نموذج دولة الرفاهة الى نموذج مجتمع الرفاهة ، أو بالاحرى نموذج مجتمع الرعاية الذي يكون على كل مؤسسة اجتماعية فيه ، سواء كانت الدولة أو الكنيسة أو المنظمات الطوعية أو المجتمع المحلي أو أفراد الاسرة أو ، أخيرا وليس آخرا ، المسنين أنفسهم ، الاضطلاع بدور هام عن طريق إظهار رعايتها أو رعايتهم الفعلية للغير .

ورفاهة مسنينا تعتمد اعتمادا كبيرا على قدرة واضعي السياسة على رسم استراتيجيات فعالة قد تختلف في بعض الاحيان اختلافا كبيرا عن السياسات التقليدية التي لها أساسا طبيعة مالية أو مؤسسية .

والقضايا المتصلة بالشيخوخة ذات طبيعة متعددة التخصصات ، تشمل قطاعات تأمين الدخل ، والرعاية الصحية ، والإسكان والبيئة ، والمعونة الاجتماعية وحماية الاسرة ، والانشطة الثقافية والتعليمية ، والترفيه ، وإعادة التأهيل . ورعاية المسنين مسألة معقدة ، وعناصر الرعاية بالغة الترابط . وصحة المسنين وسعادتهم تعتمدان على العوامل الاجتماعية والعاطفية والنفسية .

والسياسة الاجتماعية في مالطة تطورت تطورا مثيرا من النهج الموجه للمشاكل الذي يتجاهل الجانب الشخصي تقليديا الى النهج الحالي الشخصي الموجه للمجتمع المحلي والشامل لرفاهية الشخص في مجموعها في نفس الوقت الذي يمثل فيه مركزية الانسان والاسرة الانسانية .

وتتيح الاستراتيجيات الحالية مشاريع متنوعة ينتفع بها المسنون سواء في شكل نقد أو خدمات . وتشكل مشاريع المعاشات التقاعدية ، والرعاية الطبية المجانية ، وبرامج المجتمعات المحلية ، وخدمات المساعدة في الاعمال المنزلية ، والرعاية المنزلية جوهر الاستراتيجية التي تحافظ على رفاهية مسنينا .

ومفهوم الرفاهة والامن ذو طبيعة متعددة الابعاد . فطول العمر يجب أن تستكمله نوعية الحياة . ومستحقات التقاعد العامة لا تكفل في حد ذاتها أن يظل المسنون نشطين أو أن يحافظوا على علاقاتهم بأسرهم وأصدقائهم والمحيط الذي يألفونه . وفي هذا السياق ، ونظرا لان المسنين لا يشكلون مجموعة متجانسة ، حدث تحول تام في طبيعة توفير الخدمات في مالطة في السنوات الاربع الاخيرة . ويولى اهتمام خاص الآن لاستراتيجيات الرعاية التي يقدمها المجتمع المحلي والتي تعنى بالافراد ، مما يفي بالاحتياجات الشخصية ، بعكس السياسات السابقة التي كانت تتخذ السن معيارا للاستحقاق على الرغم من أن السن وحدها ليست مؤشرة يعتمد عليها للاحتياجات .

ومشاريع الرعاية والمساعدة المنزلية ، والرعاية عن بعد ، والوجبات المجانية ، وغيرها من الخدمات ، كلها استراتيجيات وضعت ونفذت بهدف أساسي هو توفير الرعاية والدعم الشخصيين اللازمين لتمكين الاشخاص المسنين من مواصلة العيش بصورة كريمة في المحيط الذي يألفونه وفي بيوتهم الخاصة بهم .

وكمسعى متمم للحيلولة دون صدمة الترحيل ، شرعت الحكومة في مشاريع مكلفة لبناء بيوت المجتمع المحلي في مختلف الاماكن لتلبية احتياجات ومطالب الرعاية السكنية ، وهي الاحتياجات والمطالب التي بعضها أشخاص يعيشون في تلك المنطقة . ويجري اتباع هذه السياسة اعتقادا بأن التكييف يكون أقل إزعاجا إذا ظل الفرد داخل بيئته الاجتماعية .

وإن الزيادة في عدد المسنين لابد أن تتجلى في زيادة الطلب على الخدمات . ومن الصحيح بنفس القدر أن الخدمات المتخصصة تتطلب توفر موظفين مدربين تدريبا متخصصا يتلاءم مع الغرض ، وبذلك يكونون أقدر على تحديد وتقدير وتلبية احتياجات المسنين . وتقوم الحكومة ، بالتعاون مع معهد علم الشيخوخة التابع لجامعة مالطة ، بدورات تدريبية في علم الشيخوخة وعلم رعاية كبار السن طبيا لتوفير تفهم أعمق لتعقيدات الشيخوخة . وهذه البرامج التعليمية ليست استثمارا قيما فحسب ولكنها أيضا ميزة أساسية من أجل التطوير المستقبل لشبكة الخدمات الحالية .

إن صياغة وتنفيذ السياسات لا ينبغي أن تكون هدفا في ذاتها . إذ لابد من استعراض السياسات لضمان أن تكون ملبية لأوسع مجموعة ممكنة من الاحتياجات . وحيثما وعندما يقتضي الأمر ، إن مثل هذه الاستراتيجيات ينبغي أن تتم وتكمل بخدمات أخرى . والمجلس الوطني للمسنين المنشأ حديثا يجب أن يتبين أنه جهاز هام عندما يتعلق الأمر بتحديد الاحتياجات وتعيين المتطلبات .

وبهدف زيادة توسيع خدمات الرعاية المجتمعية ، يجري إيلاء الاهتمام الجاد للتقديم ، في النهاية ، لخدمة أشخاص مهرة في الأعمال اليدوية للقيام بالاصلاحات الصغيرة في مساكن الأشخاص المسنين . وبهذا يمكن سد نقص آخر في مجمل الخدمات الرامية الى تحسين نوعية حياة الفرد عن طريق تلبية احتياجاته المحددة في مسكنه .

وثمة شعور بأن منجزات مالطة في مجال الشيخوخة يمكن القول أنها منجزات رائعة بالمنظور الوطني والمنظور الدولي كليهما ، إن مجموعة الخدمات المقدمة للمواطنين المسنين تجعل مالطة فريدة بين البلدان النامية والمتقدمة النمو ، من حيث أنها توفر على الصعيد الوطني مائة في المائة من مستحقات المعاشات للمسنين ،

ودفع مخصصات للايجارات ، وحسم رسم استئجار عدادات المياه والكهرباء ، واستحقاق مائة في المائة في العلاوة ، واقامة مجانية بالكامل في المستشفى ، وخدمات كاملة في المراكز الصحية الممولة حكوميا ، ووصفات طبية مجانية للادوية ، ومنافع مالية لغير المشتركين في التامين الصحي في حالة الاشخاص ذوي المرض المزمن ، ومعاشات للقائمين بالرعاية غير المشتركين الذين يقومون برعاية ذويهم المسنين ، وخدمات مجتمعية معانة بنسبة كبيرة مثل مشروع تقديم المساعدة في المنازل وتقديم الوجبات الغذائية ، والتوزيع الموسع لاجهزة متقدمة تكنولوجيا مثل خدمة الهاتف الخاص التي يوفرها مشروع الرعاية الهاتفية ، والحصول المجاني على الخدمات في المستشفى المتخصص في طب كبار السن واعادة التاهيل ، ومساكن معانة بنسبة كبيرة في بيوت المجتمع المحلي التي بنيت مؤخرا على اساس معايير حديثة ، والتجديد الموسع للمؤسسات السكنية القديمة ، وتحسين الخدمة عن طريق اعادة تدريب الموظفين ، وشراء أدوات مساعدة مادية حديثة ومعدات طبية ، وتوفير اللبادات المخصصة للتبول مجانا على اساس الحاجة ، وتقديم مساعدة مالية للقيام بالتغييرات في المنزل لتمكين الشخص من التلاؤم مع بيئة المنزل على الرغم من نواحي عجزه البدني .

وفوق كل شيء من الجدير بالذكر أن هذه المستحقات يتمتع بها الجميع بغض النظر عن الجنس ومن ثم فإن النساء المالطيات يستطعن الحصول المباشر على الخدمات التي من حقهن الانتفاع بها .

وإن الجهود الدؤوبة التي تقوم بها حكومة مالطة لادخال تحسينات ، حيثما وكلما أمكن ، على خدمات الرعاية المخصصة للوفاء باحتياجات العدد المتزايد من المسنين داخل المجتمع تكملها على نحو كبير الخدمات الفاخرة التي يقدمها عدد من المنظمات الخيرية وعلى وجه الخصوص الكنيسة الكاثوليكية الرومانية . إن الدين عامل رئيسي في حياة أهل مالطة . والمسنون بصفة خاصة يعتبرون الكنيسة الكاثوليكية جزءا هاما جدا من حياتهم ويستمدون راحة نفسية كبيرة من دعمها الروحي والمادي .

والتزام مالطة بالمسائل المتصلة بالشيخوخة ليس مجرد ممارسة علمانية قاصرة على ظروفنا واحتياجاتنا الوطنية . إن مالطة تهتم أيضا دوليا بآثار شيخوخة السكان وخاصة في البلدان النامية حيث سيسكن أكثر من ثلاثة أرباع المسنين في العالم في غضون الخمس وثلاثين سنة القادمة . وإن الافتقار الى التخطيط والوعي داخل هذه المنطقة غير المتجانسة سيؤدي بالتأكيد الى اقصاء غالبية المسنين في العالم الى هامش المجتمع . وبفضل بعد نظر تدخل مالطة ومساندة ودعم الامم المتحدة أنشئ المعهد الدولي للشيخوخة (إنيا) لتدريب المسؤولين الرئيسيين في البلدان النامية .

بيد أن الاحتياجات في البلدان النامية تبين أنها أكثر تنوعا بكثير . ومعهد "إنيا" ، وهي التسمية الاكثر شيوعا ، ارتفع إذن الى مستوى التحدي بعد أنشطته لكي تتضمن اقامة شبكة تعاونية بين الوكالات المتخصصة في البلدان المتقدمة النمو والنامية على السواء ، والتبادل العملي الفعال للمعلومات عن طريق نشرته ربع السنوية الموطدة الاركان الآن "بولد" ، وعن طريق نشره وتوزيعه بالمجان لمقالات دولية عن موضوع الشيخوخة . وحتى الآن قام المعهد بنشر مقالات لاستراليا واسرائيل والصين وغواتيمالا وفنلندا وكندا وهنغاريا . كما أن الاستعدادات جارية لنشر مقالات لبلدان أخرى منها ايطاليا ، بلجيكا ، بولندا ، فرنسا ، كوبا ، المكسيك ، المملكة المتحدة ، الولايات المتحدة .

وكل هذه الانشطة نتائج ملموسة وعملية لخطة عمل فيينا ، وتمثل التجسيد الرئيسي لقرار الامم المتحدة بمواجهة تحدي شيخوخة السكان عن طريق التخطيط السليم .

وإن الدور المركزي المتزايد الذي بدأ يتخذه معهد "إنيا" في اطار المناقشة الدولية والمشاريع التعاونية المتزايدة مع الحكومات الوطنية ، تأكيد قوي على ضرورة وجدوى هذا المركز ذي الخدمات الجليلة . إن حكومة مالطة ، بالتعاون مع الامم المتحدة ، ترسي الاساس لصالح الاجيال القادمة .

إن زيادة نسبة المسنين في المجتمع تشكل عبئا ماليا أثقل على قطاع منتج اقتصاديا ومتناقص نسبيا . وهذا التحديد ليس من السهل التغلب عليه نظرا الى أنه من المشكوك فيه أن يزداد النمو الاقتصادي بنفس معدل ازدياد المطالب المتوقعة بسبب

شيخوخة السكان . وهذا هو الواقع الذي ينبغي أن يحكم التطورات المستقبلة في السنوات القادمة . ولكن عن طريق ادخال التحسينات السليمة ، يمكن ادامة وتطوير وتحسين توسيع الخدمات وفعاليتها .

إن حكومة مالطة توفر لديها قبل أكثر من عشرين سنة بعد النظر اللازم لأن تدرك بزوغ هذه المسائل ، وتقوم حاليا بتناول احتمال التغيير ذاته ، وذلك عن طريق التخطيط والمناقشة والصراحة . ونرجو أن يمكننا تصميمنا والتزامنا الحقيقي من مواجهة التحدي الذي سيتعين علينا مواجهته في بداية القرن المقبل بما يعود بأفضل الفائدة على المسنين .

السيد غوندوي (ملاوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نيابة عن وفدي اسمحوا لي أن أقول إنه من دواعي شرفي وحظي أن أخاطب هذه الجمعية مرة أخرى بشأن مسألة عزيزة جدا على الكثيرين منا . إن حكومة ملاوي تعتبر هذه المناسبة خاصة جدا ، وهي لذلك تؤيد الجهود الدولية الرامية الى تفهم ومعالجة مسائل شيخوخة السكان .

وملاوي تقدر الشيخوخة والسبب الأكبر في ذلك جوانبها الايجابية . وفي هذا الصدد إن المسنين يعاملون باجلال واحترام باعتبارهم رموزا لماضي أمتنا وصلتها بالحاضر والمستقبل . وإن رئيس بلدي مدى الحياة ، صاحب الفخامة الدكتور هـ كاموزو بندا ، يقود الجهود في هذه الجبهة في ملاوي وذلك بخطبه وتخصيصه أسبوعا للشباب ، وهو أسبوع يعمل فيه الشباب والكبار معا في مشاريع المجتمعات المحلية ، وكذلك بتخصيص يوم للامهات ، وهو يوم ليس مخصصا لتشريف واحترام الامهات فقط بل كبار السن أيضا . وأكد رئيس بلدي مدى الحياة في خطبة أنه يتعين على الشباب احترام الاكبر سنا .

ويعني ذلك أن على الشباب أن يعتنوا بأقاربهم الأكبر سنا . وأن يتشاوروا معهم طلبا للنصيحة والمشورة الحكيمة . هذه هي السياسة التي تلهم الحكومة في تناول قضية الشيخوخة .

ومن ثم فقد شاركت حكومة ملاوي في كثير من الاجتماعات الخاصة بالشيخوخة وأسهمت في الافكار الخاصة بطريقة تناول مشكلة السكان المسنين . وبارتياح وفخر ننظر الى الوراء الى عام ١٩٨٢ ، عندما كانت ملاوي جزءا من العملية التي أدت الى خطة العمل الدولية للشيخوخة . وبنفس الروح حقا رأينا أن من المناسب لحكومة ملاوي أن تشارك في هذا الاجتماع بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لاعتماد خطة العمل الدولية للشيخوخة . ونحن نعتبر ادراج هذا البند في جدول أعمال الجمعية العامة دليلا على أن المشكلة تؤخذ بجدية وبالتالي فهي تحتاج الى دعمنا .

ويجب أن ننظر الى الوراء الى السنوات العشر الماضية ونقيم أثر خطة العمل . وقد خلقت هذه الخطة ، عندنا في ملاوي ، مستوى اضافيا من الوعي بأثر الشيخوخة وباحتياجات كبار السن في مجتمعاتنا الامر الذي لم يكن موجودا من قبل . وهذه هي بداية التقدم نحو ايجاد حلول لمشكلات الشيخوخة ، ونحن نشعر أنه لا ينبغي لشيء أن يثبط عزمنا لاننا لم نستطع أن نحقق كل ما أردنا تحقيقه . وبالاحرى ، علينا أن نجدد عزمنا على أن نتناول القضايا التي تنطوي عليها الشيخوخة وآثارها على مختلف جوانب التجربة الانسانية تناولا كافيا . ولذلك ، نحث الامم المتحدة وجميع أعضائها على أن يعززوا برنامج الشيخوخة الموجود حاليا ، لان البعض منا لم يستفيدوا منه استفادة كاملة .

إن الوقت ليس في صالحنا . وإذ نواجه مشكلات كثيرة أخرى قد نعزى باعطاء مسألة الشيخوخة مكانا متأخرا . ولكن ، كما يعرف الجميع ، إن تأجيل تناول المشكلة ليس حلا لها ؛ فسوف تصبح أكبر وأسوأ . وبالتالي ، فاننا بحاجة الى أن نعمل عندما يكون في الوقت متسع أمامنا .

ويقول الخبراء أن افريقيا ستعاني من أثر الشيخوخة بنسب ملحوظة بعد عام ٢٠٢٥ . وهذا القول قد يعطي انطباعا زائفا بأن في الوقت متسع أمامنا . ليس أمامنا وقت . وبسبب مشكلات مثل مشكلة الايدز ، قد تتحقق الشيخوخة الديموغرافية في وقت أقرب من ذلك في مجتمعاتنا . فالمعدل الذي يؤدي به الايدز الى قتل الشباب والاشخاص الانشط اقتصاديا في مجتمعاتنا يجعل خطى شيخوخة السكان أسرع ، مما يعني أن هذه المشكلة ينبغي أن تحظى بالاولوية . إن هجرة الشباب من الريف الى الحضر ، مما يؤدي الى اهمال كبار السن ، مشكلة بدأت تظهر أيضا . وعموما إن تحسين مستوى الصحة والتغذية سيؤدي الى زيادة متوسط العمر المتوقع وسيسهم في ظاهرة الشيخوخة .

ومن ثم ، يتطلب هذا أن نبذل جهودا من جانبنا لكي نعد أنفسنا . وتود حكومة ملاوي في هذا الصدد أن تكرر تأييدها لجميع الجهود التي قامت بها الامم المتحدة والحكومات والمؤسسات لمعالجة مسألة الشيخوخة وأن تطلب في الوقت نفسه مساعدتها لنا على تخطيط ووضع استراتيجيات لمعالجة هذه المشكلة . وكانت منجزاتنا حتى الآن متواضعة ، ولم تحدث في واقع الامر الاثر المطلوب ، نتيجة للضائقة المالية والتقنية التي نعاني منها . ومع ذلك ، فإن هياكلنا الاقتصادية والاجتماعية تتغير بسرعة في الوقت نفسه ، وأثرها على الجماعات الضعيفة مثل كبار السن سلبي بوجه عام .

إن مجرد حجم السكان المسنين في ملاوي يعني أننا لا نستطيع أن نواجه المشكلة وحدنا . ففي عام ١٩٩٠ على سبيل المثال ، قدر أن هناك ٤٠٩ ٣٤١ من الاشخاص تصل سنهم الى ٦٠ عاما وأكثر من مجموع السكان البالغ عددهم ٩٠٠ ٢٨٨ ٨ نسمة . كبار السن يمثلون إذن ٤,١١ في المائة من اجمالي السكان . وتتراوح هذه النسبة بين ١,٧ في المائة الى ٥,٩ في المائة في بعض المناطق داخل البلاد . ويبلغ معدل السكان المعالين حاليا ١ الى ٠,٠١ نظرا لأن السكان لدينا من صغار السن بوجه عام . وهؤلاء السكان لهم احتياجات خاصة ينبغي الوفاء بها . وهذه الارقام ستزيد في المستقبل ، وستكون نسبة كبار السن أعلى كثيرا بالنسبة لمجموع السكان ، مما يفرض عبئا أكبر على اقتصاد ومجتمع يعانيان فعلا من الضغوط .

ولهذا ، فاننا سنحتاج الى العون بمختلف الطرق ، بما في ذلك المساعدة التقنية والتمويل وتطوير القوة البشرية . وتحيي حكومتي الامم المتحدة على اضطلاعها بدور قيادي في هذا الميدان ، ونحن نؤيد استمرار البرنامج الخاص بالشيخوخة وتعزيزه وتوسيع نطاقه . ويرجع ذلك الى أن أهداف خطة العمل لم تتحقق جميعها . إن وجود البرنامج المستمر هو سبيل أيضا من السبل التي تضمن ألا ينصرف الاهتمام عن هذه المشكلة الى احتياجات أخرى ذات أولوية .

وأود أن أختتم كلمتي بشكركم ياسيدي على حسن اصغائكم وعلى اعطائكم الاولوية لمشكلة كبار السن . وتؤيد حكومتي تمام التأييد جهود الإمم المتحدة في الارتقاء بمستوى حياة المسنين في جميع أنحاء العالم .

البند ٨ من جدول الاعمال (تابع)

اقرار جدول الاعمال وتنظيم الاعمال : التقرير الثالث للمكتب (A/47/250/Add.2)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود أن استرعي انتباه الممثلين الى التقرير الثالث للمكتب (A/47/250/Add.2) ، ويتعلق بطلب مقدم من الفلبين لادراج بند اضافي في جدول أعمال الدورة الحالية ، عنوانه "تقديم مساعدة طارئة الى الفلبين" .

وقد قرر المكتب توصية الجمعية العامة بادراج البند في جدول الاعمال .

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر أن تدرج في جدول أعمالها بندا اضافيا عنوانه "تقديم مساعدة طارئة الى الفلبين" ؟

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : قرر المكتب أيضا أن يوصي الجمعية بالنظر في هذا البند مباشرة في جلسة عامة .

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تعتمد هذه التوصية ؟

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : هل لي إن أعتبر أيضا أن البند سيعطي أولوية في النظر فيه نظرا لطابعه الملح ؟

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود أن أحيط الممثلين علما ، في هذا الصدد ، بأنه سينظر في هذا البند في الاسبوع المقبل في موعد يعلن عنه فيما بعد .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٢٠